2006-2007

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في اسرائيل
Association for Civil Rights in Israel

ص. ب. ٣٤٥١٠، القدس ٩١٠٠٠
هاتف: ١-٧٠٠-٧٠٠-٩٦٠, ٠٢-٦٥٢١٢١٨
فاكس: ٠٢-٦٥٢١٢١٩
موقع الإنترنت www.acri.org.il
البريد الإلكتروني: mail@acri.org.il

إعداد: طال دهان
تحرير: عنبال سيغال
الترجمة إلى العربية: مكتب البيان - الياس حداد
التصوير: يوآب ليف
التصميم الغرافيكي: ستيفاني وروتي للتصميم

© كل الحقوق محفوظة لجمعية حقوق المواطن (٢٠٠٧)

فهرس المحتويات

جمعية حقوق المواطن – لأن الحقوق ليست كلها محفوظة ٢

الحق في المساواة ٤

القرى غير المعترف بها ١١

الخبز، العمل: حقوق اجتماعية ١٢

العمل وحقوق العاملين ١٣

الحق في خدمات الرفاه ومستوى الحياة اللائق ١٧

حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة ٢٠

وايضا عندما تدوي المدافع: القانون الدولي الإنساني ٢٧

الحقوق في الإجراءات الجنائية ٢٨

حرية التعبير ٣٢

حرية المعلومات ٣٤

الحق في الخصوصية ٣٥

المكانة المدنية والحياة العائلية ٣٦

حقوق المهاجرين طلبا للعمل ٤٠

دعوة إلى الجمهور ٤٢

التحالفات ٤٣

التربية على حقوق الإنسان في الجهاز التربوي ٤٤

التبرعات والمنح ٤٦

الطاقم، الإدارة والمتطوعون ٤٧

جمعية حقوق المواطن
لأن الحقوق ليست كلها محفوظة

في كل نظام حكم، وفي النظام الديموقراطي أيضا، هناك حاجة إلى جهات تحرس حقوق الإنسان وتكون متحررة من أي ارتباط بالسلطة وبالمصالح المختلفة. تزيد أهمية هذه الحاجة في دولة إسرائيل، لأنه من دون وجود دستور مكتوب تقصي اعتبارات أمن الدولة حقوق الإنسان جانبا. لا يتمتع الأفراد والمجموعات في المجتمع الإسرائيلي بالمساواة الكاملة في الحقوق، بل حتى يتعرضون لتمييز ممأسس، متتابع ومتواصل.

تأسست جمعية حقوق المواطن في إسرائيل عام 1972 كهيئة غير حزبية ومستقلة. هدفها هو الدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل، في الأراضي الواقعة تحت سيطرتها الفعلية، وفي أي مكان تمس السلطات الإسرائيلية فيه بالحقوق. أصبحت الجمعية الرائدة من بين جمعيات حقوق الإنسان في إسرائيل وفي طليعتها، وهي الوحيدة التي تُعنى بكل أنواع حقوق الإنسان: ابتداءً من الحق في الحياة وانتهاءً بحرية المعلومات، من الحق في التعلّم وحتى حرية التعبير. تعمل جمعية حقوق المواطن على حماية حقوق الأفراد والقطاعات السكانية المختلفة - النساء والرجال، المتدينون والعلمانيون، اليهود والعرب، أصحاب الآراء السياسية من اليمين ومن اليسار، العاطلون عن العمل، العمال الأجانب وغيرهم.

مساعدة الإنسان. تغيير السياسة.

تعمل الجمعية على عدة أصعدة بهدف حماية حقوق الإنسان والمواطن لأكبر عدد ممكن من بني البشر: على الصعيد القانوني، تعمل الجمعية على تغيير السياسات وتحديد معايير لاحترام حقوق الإنسان بين أوساط الهيئات السلطوية في إسرائيل. تطرح الجمعية حالات مبدئية من انتهاك الحقوق أمام المحافل القضائية المختلفة، ومعظمها أمام محكمة العدل العليا. تبادر الجمعية إلى تقديم اقتراحات قانون هدفها حماية حقوق الإنسان والمواطن ودفعها قدما، وتعمل بين أوساط واضعي السياسات بهدف إحداث تغيير في السياسات. على الصعيد الجماهيري، تدأب الجمعية لتعميق الوعي والالتزام بحقوق الإنسان لدى جميع المواطنين في إسرائيل، لزيادة إحساس أصحاب المناصب الرسمية بحقوق الإنسان والمس بها، ولمساعدة المتضررين في الإصرار على حقوقهم وتحقيقها. تنشر الجمعية تقارير حول حقوق الإنسان وتجري نشاطات إرشادية وإعلامية بواسطة مركز المعلومات، موقع الإنترنت ووسائل الإعلام. تقوم الجمعية بتفعيل "الخط الساخن لحقوق الإنسان" – خط هاتفي معدّ للأشخاص الذين خُرقت حقوقهم؛ يتم في كل سنة معالجة آلاف التوجهات الواردة من الجمهور – عن طريق الخط الساخن، خطيا وعن طريق موقع الإنترنت التابع للجمعية. على الصعيد التربوي، تعمل الجمعية على إكساب قيم حقوق الإنسان لكل قطاعات المجتمع الإسرائيلي: تُجري دورات إستكمالية، ورشات عمل وأيام دراسية، تصدر منشورات نظرية وتربوية وغيرها. تتمحور النشاطات التربوية حول أصحاب الوظائف الذين يُنظر إليهم كمندوبين للتغيير الاجتماعي، ومن هم مسؤولون عن الحفاظ على حقوق الإنسان من جهة، ويتمتعون بصلاحيات تتيح لهم المس بحقوق الفرد من جهة أخرى. يعمل قسم التثقيف في الجمعية بالتعاون مع الجهاز التربوي العبري والعربي، مع أقسام الخدمات الاجتماعية في السلطات المحلية ومع قوى الأمن (الجيش، الشرطة، مصلحة السجون، حرس الحدود وشرطة الهجرة)، بهدف إدراج لغة حقوق الإنسان في اللغة المهنية لأصحاب المناصب.

جمعية حقوق المواطن هي منظمة عضوية (جمعية)، يعمل فيها طاقم مهني تعداده أكثر من ٤٥ مستخدم ومستخدمة وعشرات المتطوعات والمتطوعين في ثلاثة مكاتب: في القدس، في تل أبيب وفي حيفا. ينتخب أعضاء الجمعية، مرة كل سنتين، مجلس إداري مؤلف من ١٣ عضوا، ومن بينهم شخصيات بارزة من مجالات الثقافة، القانون، التربية والتعليم، الأكاديمية والإعلام، يؤدون وظيفتهم متطوعين. تحدد الإدارة المواقف المبدئية للجمعية حول القضايا المطروحة على جدول الأعمال، وتصادق على برنامج عمل الجمعية وعلى ميزانية نشاطها.

جمعية حقوق المواطن في إسرائيل هي جمعية مستقلة تماما من ناحية نشاطاتها، ومصدر جميع مواردها المالية هي من رسوم العضوية والتبرعات من البلاد والخارج، وهي لا تتلقى تمويلا من مصادر حزبية أو حكومية في إسرائيل.

الحق في المساواة

دولة إسرائيل، كدولة ديموقراطية، ملزمة بالتعامل بشكل متساوي مع جميع بني البشر، من دون فرق في الدين، القومية، المنشأ، الجنس، الحالة الشخصية، السن، الميول الجنسية أو الإعاقة. على الرغم من ذلك، لا يزال الحق في المساواة غير مرسّخ في القانون في معظم مجالات الحياة، ولا زالت الآراء المسبقة والتمييز منتشران في المجتمع الإسرائيلي. تقيم جمعية حقوق المواطن نشاطات تربوية واسعة النطاق بهدف ترسيخ مفهوم المساواة والكرامة تجاه بني البشر بوجه عام، وتجاه من ينتمون إلى فئات الأقليات بوجه خاص. بالمقابل، تعمل الجمعية بإصرار ضد التمييز بمختلف أنواعه، سواء أكان منهجيا من قبل سلطات الدولة أو من قبل جهات خاصة. مثل مندوبو الجمعية، في شهر شباط ٢٠٠٧، أمام لجنة الأمم المتحدة لمنع التمييز العنصري (CERD)، في أعقاب تقرير قدمته الجمعية إلى اللجنة. تستذكر اللجنة مواضيع كثيرة طرحتها جمعية حقوق المواطن في توصياتها التي نشرت في آذار ٢٠٠٧.

ليسوا أقل قيمة!
تمييز ضد الحاخامين الإثيوبيين من ناحية الأجر

يشغل الحاخام رؤوفين ياسو، من سكان بيت شيمش، منصب حاخام الطائفة الإثيوبية في المجلس الديني غديرا، منذ أكثر من عشر سنوات. توجه الحاخام ياسو وزملاؤه إلى جمعية حقوق المواطن باسم مجموعة مؤلفة من حوالي ٧٠ حاخاما وكيسا إثيوبيا، يعملون في مجالس دينية مختلفة، واشتكوا من التمييز في شروط دفع أجورهم مقارنة بالحاخامين الآخرين، الذين ليسوا من أصل إثيوبي.

تبين من الفحص الذي أجرته الجمعية أن هناك إجحافا بالفعل بحق الحاخامين من أصل إثيوبي مقابل الحاخامين الآخرين، ويتجسد هذا الإجحاف في ناحيتين: الأولى هي أن أجر الحاخامين الإثيوبيين أقل وشروط تشغيلهم أقل جودة بشكل واضح من أجور وشروط تشغيل نظرائهم غير الإثيوبيين، المنظمين في إطار اتفاقيات جماعية؛ والثانية هي أن الأموال التي تحولها السلطة القطرية للخدمات الدينية في ديوان رئيس الحكومة إلى المجالس الدينية، والمعدّة لدفع أجورهم، لا تصل كاملة إلى وجهتها. لقد أتضح أن أجر الحاخامين يتقلص أحيانا بآلاف الشواقل في طريقه من مكتب رئيس الحكومة إلى وجهته.

قامت جمعية حقوق المواطن بمعالجة هذا الموضوع طيلة أكثر من سنة. في أعقاب تدخل الجمعية، طُلب من لجنة الاستيعاب التابعة للكنيست مناقشة الموضوع وقد أجرت عدة نقاشات حول المسألة. في أعقاب الاتصالات، قامت وزارة المالية بتعديل الميزانية وخصصت موارد ملائمة للخدمات الدينية في الطائفة الإثيوبية؛ في شهر آب ٢٠٠٦، أعلنت شبكة خدمات الأديان في ديوان رئيس الحكومة أنه سيتم حساب أجور الحاخامين الإثيوبيين مثل أجور كافة الحاخامين في إسرائيل، وسيحدد سلم موحّد يتم بموجبه حساب أجور القضاة الإثيوبيين. غير أنه من الناحية الفعلية، ورغم التصريحات الرسمية، لم يتم ترتيب موضوع الحاخامين حتى الآن. حوّلت الجمعية أمر متابعة المعالجة القانونية للموضوع إلى محام خاص، وهي تواصل متابعة التطورات.

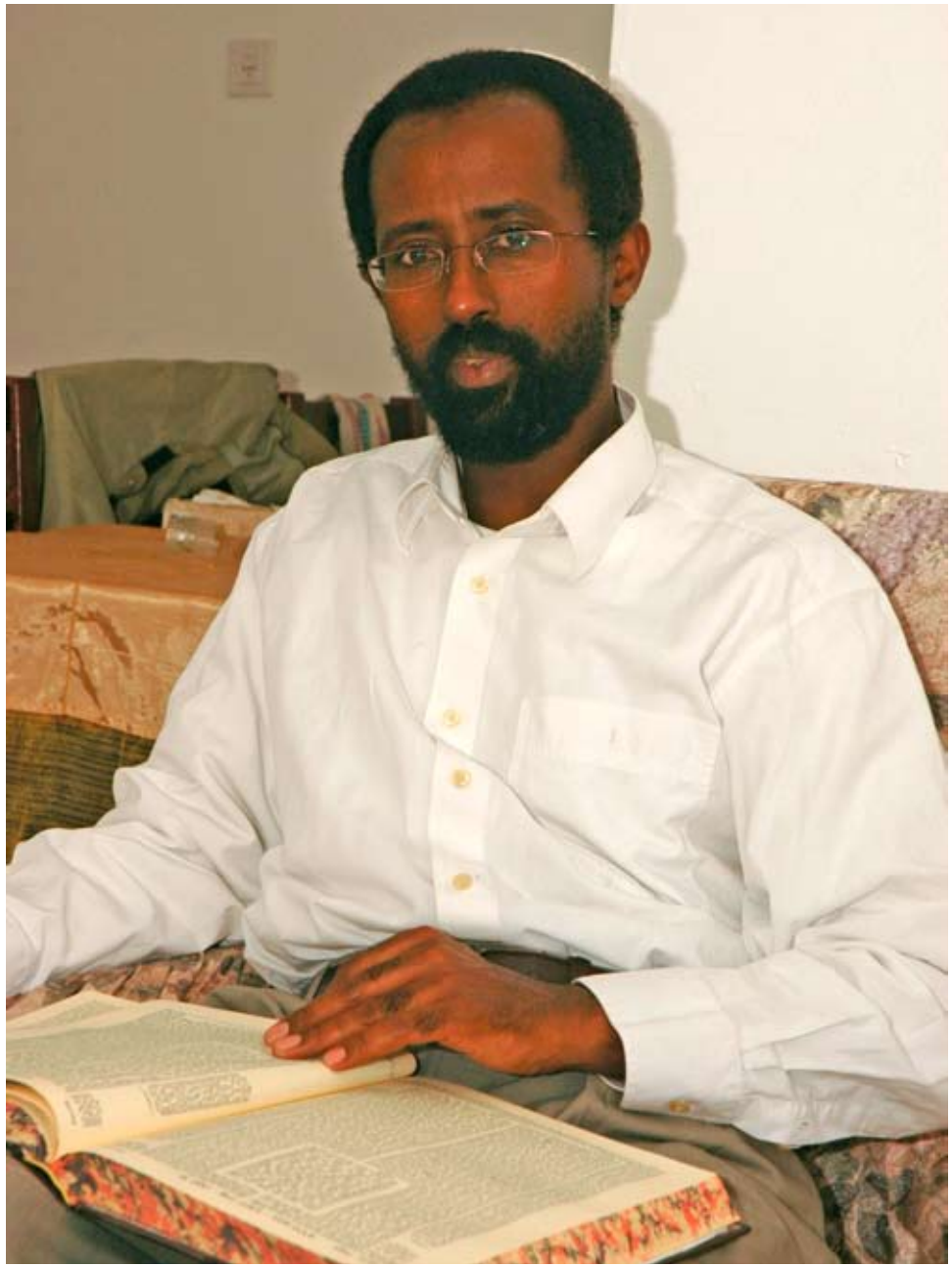

الحاخام رؤوفين ياسو. تصوير: يوآب ليف

زوجان متزوجان
تسجيل زواج أزواج من نفس الجنس

تعرف يوسي بن أري، وهو مصمم ديكور وأزياء للمسرح، ولورين شومان، مترجم أدب من العبرية إلى الفرنسية، على بعضهما البعض عام ١٩٨٥، وقد تعلقت روح أحدهما بروح الآخر. إنهما يعيشان، منذ بداية تعارفهما، كزوجين، وفي عام ١٩٨٧ انتقلا للسكن معا. منذ ذلك الحين، وطيلة عشرين سنة، يعيشان حياة عائلية ويديران بيتا مشتركا. في عام ٢٠٠٣ قرر الزوجان أن يتزوجا. ولأنهما لم يتمكنا من القيام بذلك في إسرائيل، تزوج يوسي ولورين في كندا – وهي الدولة الوحيدة التي كانت تسمح في تلك الفترة بزواج زوجين من نفس الجنس لمن ليسوا من مواطنيها. فور عودتهما إلى البلاد، طلب الزوجان، بواسطة جمعية حقوق المواطن، تغيير تسجيل حالتهما الشخصية في السجل السكاني، (وفي أعقاب ذلك، في بطاقة الهوية أيضا) من "أعزب" إلى "متزوج". قوبل توجه الجمعية باسمهما بالرفض، بادعاء أن زواج الأزواج من نفس الجنس غير معترف به في إسرائيل.

قدم يوسي ولورين، وكذلك سيفي بار-ليف ويارون لهاف، وهما رجلان آخران تزوجا في كندا، التماسا إلى محكمة العدل العليا بواسطة جمعية حقوق المواطن. "لقد شعرنا بالإجحاف بحقنا مقابل الأزواج من جنسين مختلفين: لا تعترف الدول بزواجنا، تمس بكرامتنا وبحقنا في الحياة العائلية"، يقول يوسي بن-آري. قبلت المحكمة العليا، في شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦، بهيئة مؤلفة من سبعة قضاة، الالتماسات، وقبلت كذلك التماسات مشابهة تم تقديمها في مواعيد لاحقة. ينص قرار الحكم على أنه يتوجب على دائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية تسجيل الأزواج من نفس الجنس الذين تزوجوا خارج البلاد كمتزوجين، في حال قدموا شهادات زواج مصادق عليها من قبل الدولة التي تزوجوا فيها.

يوسي بن-آري ولورين شومان. تصوير: يوآب ليف

لا تدعوني أسود

توجد في العديد من الأماكن الترفيهية عادة مذلّة من "الانتقاء"، حيث يُسمح بموجبها لجزء ممن يرتادون المكان بالدخول إليه، بينما يُطلب من الآخرين الانتظار في الخارج لوقت طويل وفي بعض الأحيان لا يتم إدخالهم أبدا. يرتكز قرار "المنتقي" الواقف على باب النادي، بشأن من يُسمح له بالدخول ومتى، في أكثر من مرة على اعتبارات عنصرية تتعلق بالأصل ولون البشرة. قدمت جمعية حقوق المواطن، بواسطة برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، دعوى قضائية إلى محكمة الصلح في تل أبيب-يافا باسم طالب جامعي من أصل إثيوبي، لم يُسمح له بالدخول إلى نادي "كومفورت ١٣" في تل أبيب. وقد طلبت الدعوى من المحكمة إقرار تعويضات لصالح المدعي بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ش. ج. كما وطلب من المحكمة أن تقرّ أن طريقة "الانتقاء" هي غير قانونية، وإصدار أمر إلى النادي ومنظم الحفلات بالعدول عن هذه الطريقة على الفور. كما جهزت الجمعية اقتراح قانون، تم طرحه على طاولة الكنيست في شهر أيار ٢٠٠٧، من قبل عضوة الكنيست شيلي يحيموفيتش، ويقضي هذا الاقتراح أن كل من لا يسمح بالدخول إلى مكان عام بموجب أسبقية وصول من يرغبون بالدخول، يُعتبر مجحفا، إلا إذا نجح في الإثبات أن قرار منع دخول شخص ما يستند إلى أسباب موضوعية.

فخورون في دعم المساواة

واجهت التحضيرات لمسيرة الفخر في القدس، في السنة الفائتة، تحريضا لا يسبق له مثيل من قبل معارضي المسيرة، حيث وصل هذا التحريض إلى درجة التهديد بالقتل. وقفت جمعية حقوق المواطن إلى جانب مجتمع الفخورين – مثليي الجنس، مثليات الجنس، مزدوجي الجنس والمتحررين جنسيا – في نضالهم من أجل حرية التعبير والحق في المساواة. انضمت الجمعية إلى الالتماس الذي تناول الموضوع، والذي قدمته إلى المحكمة العليا منظمة البيت المفتوح، وقد مثلت في المحكمة العليا أيضا في الالتماسات الأربعة الأخرى التي طالبت بإلغاء المسيرة. في شهر نيسان ٢٠٠٧، قدمت الجمعية دعوى قضائية في محكمة العمل اللوائية في القدس باسم عامل في مكتب إل-عال في بانكوك، إذ رفضت الدولة تمويل التأمين الصحي لزوجه التايلندي. أدّعي في كتاب الدعوى أن رفض تمويل التأمين في هذه الحالة، خلافا لما جرت عليه عادة الدولة في حالات مماثلة، يشوبه التمييز بسبب الحالة الشخصية، الميول الجنسية والأصل القومي. ما زالت الدعوى قيد النظر.

"أوامر مؤقتة" لوقت طويل

منذ أكثر من خمس سنوات، يُمنع الأزواج الفلسطينيون المتزوجين من أزواج إسرائيليين من الحصول على مكانة في إسرائيل. تعود بداية هذا الوضع إلى سياسة وزير الداخلية، ويتواصل بقرار حكومي، وهو مرسخ، منذ عام ٢٠٠٣، في قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل. لقد تم سن القانون كأمر مؤقت لفترة محدودة، غير أنه يتم تجديد سريان مفعوله مرارا وتكرارا. إن المس الذي يلحقه القانون، بطبيعة الأمر، يطال بالأساس الأقلية العربية، التي تقيم علاقات عائلية وعلاقات زوجية مع السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. رفضت محكمة العدل العليا، في شهر أيار ٢٠٠٦، بأغلبية ستة قضاة مقابلة خمسة، الالتماسات المقدمة ضد القانون، والتي قدمتها، من بين جمعيات أخرى، جمعية حقوق المواطن وعدالة. إلى جانب ذلك، أقرت أغلبية تركيبة القضاة أن القانون يمس مسا لاذعا بحقوق مواطني إسرائيل الدستورية في الحياة العائلية، وناشدوا الحكومة والكنيست بالامتناع عن تمديد سريان مفعوله. غير انه منذ ذلك الوقت، قد تم تمديد سريان مفعول القانون ثلاث مرات. لا يتماشى ادعاء الدولة بأن الحديث يجري عن أنظمة مؤقتة مع الواقع المتواصل على أرض الواقع، الذي يمس مسا بالغا بالحق في الحياة العائلية، بالحق في المساواة وبنمط حياة مئات العائلات. قدمت الجمعية التماسا آخر إلى محكمة العدل العليا في شهر كانون الثاني ٢٠٠٧، مطالبة بإلغاء القانون. في شهر آذار ٢٠٠٧ اجتاز القانون تعديلا وقد تم تمديد سريان مفعولها حتى نهاية شهر تموز من عام ٢٠٠٨. قدمت الجمعية التماسا مصححا وفقا لذلك.

تركنا بصمتنا

قانون منع التمييز في المنتجات، الخدمات والدخول إلى الأماكن العامة

في أعقاب مبادرة الجمعية، تم سن قانون يمنع التمييز في المنتجات، الخدمات والدخول إلى الأماكن العامة. يهدف القانون إلى التصدي لظاهرة التمييز الذي يمس، من بين أمور أخرى، بالأشخاص على خلفية أصلهم، جنسهم أو دينهم، ويمنعهم من إمكانية الاستمتاع من المنتجات، الخدمات والأماكن المفتوحة أمام الجمهور عامة. بموجب هذا القانون، يشكل التمييز مخالفة جنائية ويمنح المتضرر جرائها الحق في المطالبة بتعويضات. (٢٠٠٠)

ليست أما واحدة بل اثنتين

في أعقاب الالتماس الذي قدمته الجمعية، أمرت محكمة العدل العليا وزارة الداخلية بتسجيل ولد لزوجتين مثليتي الجنس كولد مشترك، حيث ولدته إحداهما من تبرع بالحيوانات المنوية. (٢٠٠٠)

تمثيل لائق

أقرت محكمة العدل العليا، في سابقة قضائية، أن على الدولة ملقى واجب انتهاج التفضيل المصحح تجاه المرشحين العرب، حتى بانعدام وجود تعليمات قانون تلزمها بشكل واضح بالقيام بذلك، بهدف منح السكان العرب في إسرائيل تمثيلا لائقا في الخدمات العامة وفي هيئات اتخاذ القرار. تم إصدار قرار الحكم في التماس جمعية حقوق المواطن الذي طالب بتعيين أعضاء عرب في مجلس أراضي إسرائيل. (٢٠٠١)

تركنا بصمتنا

اللغة العربية – لغة رسمية

قبلت محكمة العدل العليا الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن وعدالة ضد بلديات تل أبيب-يافا، الرملة، اللد، ونتسيرت عيليت، حيث طالب الالتماس هذه البلديات بإدراج اللغة العربية في جميع لافتاتها. أقرت المحكمة العليا، في سابقة قضائية، أن يجب إلزام البلديات في المدن المختلفة بأن تكون كل اللافتات البلدية في مناطق نفوذها باللغتين العبرية والعربية. هذا القرار هو مرحلة هامة في الاعتراف بالحقوق الجماعية للمواطنين العرب في إسرائيل، وعلى رأسها الحق في اللغة والثقافة. رفضت المحكمة طلب بلدية الرملة إجراء مداولة أخرى في الالتماس. (٢٠٠٢)

توزيع أكثر عدالة لموارد الأراضي

في أعقاب الالتماس الذي قدمته الجمعية ومنظمات أخرى، من أعضاء فوروم الأراضي، بشأن تغيير هدف الأراضي الزراعية، غيّرت دائرة أراضي إسرائيل التعليمات التي حددت امتيازات مبالغ بها للمتصرفين بالأراضي الزراعية لدى تغيير أهدافها. نتيجة هذه التعليمات، كان من المتوقع أن يُدخل سكان في البلدات القروية في مركز البلاد، المبادرون وتجار الأراضي، أموالا طائلة إلى جيوبهم من عقارات الجمهور عامة. إن تغيير التعليمات قد قلص، بشكل ملحوظ، المس بالمساواة وبالعدل التوزيعي. (٢٠٠٣)

مساواة في مخصصات الأولاد

في أعقاب التماس جمعية حقوق المواطن ومنظمات حليفة، وفي أعقاب التماسات أخرى، تم العدول عن النية في اشتراط قيمة مخصصات الأولاد بخدمة والديهم في الأجهزة الأمنية، وقد أبلغت الدولة أنه سيتم تطبيق التقليص في مخصصات الأولاد بشكل موحد على كل العائلات ومن دون تمييز. (٢٠٠٣)

يُمنع دخول الشرقيات

في شهر نيسان ٢٠٠٦ قبلت محكمة الشؤون الإدارية في القدس الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن، الذي طالب بمنع التمييز الطائفي بحق الطالبات من أصل شرقي في الكليات الحاريدية في المدينة. أقرت المحكمة أن على وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس تفعيل صلاحيتهما ومنع التمييز، وذلك بواسطة وضع معايير مهنية ومتساوية، تتصرف بموجبها مؤسسات التعليم الحاريدي لدى تسجيل وقبول الطالبات، ولمراقبة هذه المؤسسات. بعد ثلاثة أشهر فقط من إصدار قرار الحكم، وفي أعقاب تقديم طلب تحقير المحكمة الذي قدمته الجمعية، قامت وزارة التربية والتعليم بتفصيل الخطوات التي تتخذها لمنع التمييز. في شهر آذار ٢٠٠٧، أعلنت بلدية القدس عن إنشاء اختبار موحّد يجتزنه كل الطالبات في الصفوف الثوامن في المدارس الحاريدية في المدينة، حيث سيشكل جزءا من عملية القبول في الكليات.

المساواة في الحالات الشخصية

جمعية حقوق المواطن هي عضوة في لجنة العمل من أجل المساواة في الحالات الشخصية – وهو تحالف بين منظمات وأفراد، يعمل على النهوض بقيمة المساواة بين الأجناس في قوانين العائلة، ودفع حقوق المتقاضين أمام المحاكم الدينية ومحاكم شؤون العائلة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل قدما. في أعقاب الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن باسم اللجنة، قررت محكمة العدل العليا أنه رغم أن النفاذ الشرعي، يقضي بأن مصلحة الولد البالغ سبع سنوات فما فوق أو البنت البالغة تسع سنوات فما فوق منح الوصاية عليهما لوالدهما، يجب فحص مصلحة الأولاد من دون الاستناد إلى النفاذ الشرعي أياً كان، بل الاستناد إلى أساس تشكيلة المعطيات الخاصة بهم، التي تشمل مذكرات موظفي الشؤون الاجتماعية. قامت لجنة العمل بإرسال ملاحظاتها حول الموضوع إلى وزارة العدل بشأن اقتراح قانون لإقامة وحدات مساعدة في المحاكم الشرعية، لتقدم خدمات الدعم والاستشارة للمتقاضين الأطراف في نزاعات عائلية. تسعى اللجنة إلى تقليص الصلاحيات المبالغ بها، التي يضمنها القانون، لرؤساء المحاكم الشرعية، مقابل موافقتهم على إقامة هذه الوحدات. إضافة إلى ذلك، قدمت اللجنة تقاريرها إلى لجنتين عالجتا مسألة مسؤولية الوالدين لدى الطلاق، وطرق ترسيخ مسؤولية الدولة عن المساعدة في جباية النفقات للأولاد. خرجت اللجنة، في شهر كانون الأول من عام 2006، في حملة جماهيرية تم توجيهها إلى السكان العرب، وهدفها رفع الوعي الجماهيري للمشاكل والمخاطر الكامنة في تزويج القاصرات.

تصوير: يوآب ليف

تركنا بصمتنا

لكل مواطن الحق في اختيار مكان سكنه

من المحظور على الدولة أن تخصص الأراضي لهيئة تميّز ضد من هم غير يهود! هذا ما أقرته محكمة العدل العليا، في قرار حكم يُعتبر سابقة قضائية، أصدرته في الالتماس الذي قدمته الجمعية باسم عائلة قعدان، مطالبة بتمكينها من شراء أرض لإقامة منزلها في بلدة كتسير. يشكل قرار الحكم هذا انتصارا هاما على طريق طويل للتوصل إلى مساواة كاملة في حقوق مواطني إسرائيل العرب. (٢٠٠٠) انتهى نضال عائلة قعدان الطويل بعد خمس سنوات ونصف فقط، بسبب المماطلة المقصودة من قبل دائرة أراضي إسرائيل والجمعية التعاونية كتسير، إذ حذا هذا النضال بجمعية حقوق المواطن إلى تقديم التماس آخر باسم العائلة.

الاعتراف بحقوق الزوجين من نفس الجنس

في أعقاب الاستئناف الذي قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا، وافق المستشار القضائي للحكومة على أنه يجب إعفاء الأزواج من نفس الجنس من دفع ضريبة تحسين وضريبة شراء على نقل الحقوق من زوج إلى آخر، في شقتهم السكنية المشتركة، مثلما يتم إعفاء الأزواج من الجنسين منها. (٢٠٠٤) في أعقاب الدعوى التي قدمتها الجمعية باسم شخص توفي زوجه، بدأت مؤسسة التأمين الوطني بدفع مخصصات الورثة لمثليي ومثليات الجنس بعد وفاة أزواجهم/زوجاتهن. (٢٠٠٥) في أعقاب معالجة الجمعية لشؤون الأزواج الرجال، أعلنت وزارة البناء والإسكان أنها ستعترف بالأزواج المعروفين للجمهور، ومن ضمنهم الأزواج من نفس الجنس، بكل ما يتعلق بالحصول على القروض السكنية، المنح والامتيازات في السكن، التي يتلقاها الأزواج المتزوجون. (٢٠٠٧)

تصوير: طال دهان

ينتظرون الباص

تشتمل منظومة الباصات في مدينة الرملة على عدد من الخطوط البلدية، التي تربط بين مختلف أنحاء المدينة وبين مركزها، وهناك خطوط خارجية تعبر في أحياء المدينة هي أيضا. لا يصل أي خط من هذه الخطوط إلى الأحياء العربية في المدينة، التي يسكن فيها حوالي ١٥,٠٠٠ مواطن. إن تمييز سكان الأحياء العربية في مجال المواصلات يمس بحقهم في المساواة وحرية التنقل، وعلى وجه الخصوص بحقهم في المساواة في الحركة، في سهولة الوصول، الاستفادة من الخدمات البلدية والجماهيرية المختلفة والانخراط في أماكن العمل. قدمت جمعية حقوق المواطن، جمعية الدار، ممثلو منتدى السكن في مدينة الرملة وممثل مشروع المدن المختلطة - شتيل، التماسا إلى محكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب-يافا مطالبين بتفعيل خطوط مواصلات عامة في الأحياء العربية، الجواريش وغان حكال في مدينة الرملة. في أعقاب تقديم الالتماس، وبتوصية من المحكمة، تم التوصل إلى اتفاق حول تغيير منظومة المواصلات العامة في مدينة الرملة بشكل يخدم سكان هذه الأحياء. ما زال الالتماس قيد النظر بهدف متابعة تطبيق الاتفاقات.

مساواة الطلاب العرب

قدمت جمعية حقوق المواطن ومنظمة كرامة التماسين إلى محكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب-يافا ضد بلدية الرملة: بسبب الخلاف القائم بين البلدية والمجلس الإقليمي عيمق لود حول هوية السلطة المسؤولة عن تقديم خدمات التربية والتعليم لأولاد حي دهمش، قررت البلدية وقف خدمات السفريات لأولاد حي دهمش إلى المدارس في المدينة، وعدم السماح بتسجيل أولاد الحي في رياض الأطفال وفي الصف الأول في مدارس المدينة. أصدرت المحكمة قرارا يقضي بأن على بلدية الرملة السماح بتسجيل أولاد حي دهمش في رياض الأطفال والمدارس الموجودة في منطقة نفوذها استعدادا للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ما زال الالتماس بشأن السفريات قيد النظر، وفي هذه الأثناء، تواصل البلدية تزويد خدمات السفريات للأولاد بمقتضى أمر مؤقت أصدرته المحكمة.

ترافق جمعية حقوق المواطن، منذ حوالي سنتين، لجنة قرية رخمة غير المعترف بها في النقب، في نضالها لإقامة مدرسة في القرية. يبدو في هذه الأثناء أن هناك إمكانية لإقامة رياض أطفال لأولاد القرية في منطقة نفوذ المجلس المحلي يروحام.

القرى غير المعترف بها

يعيش حوالي 80,000 مواطن عربي بدوي في النقب في عشرات القرى، التي أقيم معظمها قبل إقامة دولة إسرائيل، والبعض الآخر تم نقلها إلى مكانها الحالي من قبل الدولة. يصل عدد سكان قرى كثيرة منها إلى المئات وحتى إلى الآلاف. رفضت الدولة، طيلة عشرات السنوات، الاعتراف بهذه القرى وترتيبها من الناحية التنظيمية والبلدية، ورفضت أيضا تزويد السكان بالخدمات، البنى التحتية وأهم الحقوق الأساسية، مثل شبكات المياه والصرف الصحي، الطرقات، التوصيل بشبكة الهاتف وشبكة الكهرباء وحقوق البناء القانوني. كما أن حقوق التعليم، الصحة وأماكن العمل محدودة جدا في القرى غير المعترف بها. تنظر الدولة إلى المواطنين البدو في النقب على أنهم "دُخلاء"، وتعمل على إخلائهم من قراهم بالإكراه، من دون دفع تعويضات لائقة، من دون إجراءات عادلة، من دون إشراك السكان ومن دون أخذ نمط حياتهم، تراثهم وتركيبة السكان الاجتماعية بعين الاعتبار. هدف الدولة هو تركيزهم في البلدات القائمة، التي كانت قد تحولت إلى بؤر فقر وبطالة، وفي البلدات التي تجتاز إجراءات التخطيط. إلى جانب الإجراءات المتخذة لإخلاء البدو، تخصص تلك السلطات مناطق شاسعة لليهود بهدف إقامة بلدات قروية و"مزارع للأفراد".

استمرارا للالتماس من عام ٢٠٠٠، يواصل ممثلو جمعية حقوق المواطن، منظمات حليفة وممثلو القرى غير المعترف بها العمل على ضمان التزام الدولة بإدراج حلول في الخارطة الهيكلية لمدينة بئر السبع، للسكن البدوي القروي، بالتنسيق مع ممثلي السكان ومن خلال أخذ احتياجاتهم بعين الاعتبار. إحدى نتائج النضال هي أن الخارطة الهيكلية تشتمل اليوم على ترتيب تنظيمي لعدد من القرى وتفتح بابا لفحص مستقبلي لإمكانيات تنظيم السكن البدوي القائم. غير أن عشرات آلاف المواطنين ما زالوا يُضطرون للاختيار بين مواصلة السكن في بلداتهم القروية التاريخية، بظروف مخزية، بينما يحوم فوق رؤوسهم سيف هدم المنازل، وبين إخلائهم إلى بلدات لا تتلاءم مع احتياجاتهم ونمط حياتهم. تعمل الجمعية أيضا على وضع قواعد لإقامة عيادات في القرى غير المعترف بها، من دون علاقة بالوضع التخطيطي.

الجزء الأكبر من النشاطات لدفع حقوق السكان البدو في النقب قدما يتم على الصعيد الجماهيري، في محاولة للتأثير على واضعي السياسة وترسيخ الموضوع في الوعي الجماهيري. تشتمل هذه النشاطات على اتصالات مكثفة بمؤسسات التخطيط؛ لقاءات مع أعضاء كنيست ومشاركة في جلسات لجان الكنيست؛ إجراء مقابلات في وسائل الإعلام باللغتين العربية والعبرية؛ إلقاء محاضرات أمام طلاب جامعيين، محامين، أكاديميين والجمهور الواسع؛ لقاءات بممثلي منظمات حقوق الإنسان خارج البلاد وتقديم استشارة متواصلة للمتوجهين، للنشطاء وللتنظيمات الميدانية. بمناسبة أسبوع حقوق الإنسان أصدرت الجمعية للطلاب الجامعيين في جامعة بن غوريون وللسكان في القرى غير المعترف بها نشرة معلومات بالعبرية والعربية حول نشاطاتها في القرى. كما وأقامت الجمعية، بالتعاون مع منظمات حليفة، مؤتمرا ناجحا حول موضوع مخططات تطوير النقب وتأثيرها على السكان عامة، وعلى العرب البدو خاصة.

عيادة تمت إقامتها في شهر كانون الثاني 2006، في قرية وادي النعم غير المعترف بها ، في أعقاب التماس قدمته الجمعية إلى محكمة العدل العليا عام 2000

تركنا بصمتنا

وأخيرا تم الاعتراف بالقرية

في أعقاب نضال دءوب مارسه سكان قرية دريجات في النقب، بالتعاون مع جمعية حقوق المواطن وجمعية بمكوم – مخططون من أجل حقوق التخطيط، أقرت اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء - لواء الجنوب، أنه سيتم تخطيط قرية دريجات على حدة، كبلدة قروية مستقلة، وليست جزءا من بلدة جديدة يُخطط لإقامتها في المنطقة. هذه هي المرة الأولى في تاريخ الدولة، التي تعترف فيها مؤسسات التخطيط ببلدة قروية في النقب خاصة بسكانها العرب. (٢٠٠٤)

الخبز، العمل: الحقوق الاجتماعية

نحن نشهد، في السنوات الأخيرة، تقليصا آخذا بالتزايد في التزام دولة إسرائيل في الدفاع عن الحقوق الاجتماعية الأساسية لمواطنيها. تعمل جمعية حقوق المواطن، وحدها وبالتعاون مع منظمات أخرى، محاولة كبح المس بهذه الحقوق، وفي مقدمتها - حق العيش بكرامة، الرفاهية وظروف العيش اللائقة؛ والحق في العمل وحقوق الأشخاص العاملين لكسب رزقهم بكرامة.

العمل وحقوق العاملين

الحق في العمل وفي ظروف العمل العادلة هو أحد حقوق الإنسان الأساسيّة. وقد اعترفت العديد من المواثيق الدوليّة بهذا الحق. تشهد السنوات الأخيرة تزايدا في المس بحقوق العمال وطالبي العمل، ولا ينجح كثيرون في إسرائيل في تحقيق حقهم في العمل بكرامة. وضعت جمعيّة حقوق المواطن مجال حقوق العمال وطالبي العمل على رأس سلم أولوياتها، وبالتالي فإنها تعمل على تزويد العمال بالمعلومات الضرورية عن حقوقهم. نشرت الجمعية تقريرا شاملا، وصفت فيه التغييرات الحاصلة في موازين القوى في سوق العمل والإخفاقات في تطبيق قوانين الحماية، التي تزيد من انتشار انتهاك حقوق العمال، ومجدية جدا لأرباب العمل.

تصميم غرافيكي: ستيفاني وروتي للتصميم

عامل قادم جديد، تم تشغيله في المعهد التكنولوجي في حولون، بواسطة منحة من قبل وزارة الاستيعاب، وبعد انتهاء عقد عمله، طُلِب منه العمل لمدة ثلاثة أشهر من دون أجر، بادعاء أنه "مدين بساعات عمل". انتهت الدعوى التي قدمتها جمعية حقوق المواطن باسمه، بواسطة محامية متطوعة، بتسوية تقضي بدفع مبلغ 25,000 شيكل للعامل. قدمت جمعية حقوق المواطن دعوى إلى محكمة العمل في تل أبيب، باسم عامل تمت إقالته بسبب معطيات عن سيرته العسكرية يُمنع صاحب العمل من استيضاحها، حيث تم استجوابه عنها في إطار فحص مهين في معهد للبوليغراف (جهاز كشف الصدق). كما أرسلت الجمعية ملاحظاتها إلى لجنة العمل التابعة للكنيست، حول نص اقتراح قانون بشأن منع فحص البوليغراف في إطار علاقات العمل، في محاولة منها لتقليص نسبة من يستثنيهم القانون، والتي تزيد من إمكانية المشغلين في استخدام هذه الوسيلة. في أعقاب توجه الجمعية وجمعية صوت العامل إلى مديرية برنامج "مهليف" (فيسكونسين)، تم إصدار تعليمات إلى مؤسسة التأمين الوطني وإلى الشركات التي تقوم بتفعيل البرنامج، بإعادة مخصصات ضمان الدخل للمشاركين في البرنامج، في الحالات التي تم انتزاعها فيها بشكل غير قانوني. تتابع الجمعية أمر تطبيق التعليمات.

تركنا بصمتنا

لسن رافضات عمل!

في أعقاب الاستئنافات التي قدمتها الجمعية إلى محاكم العمل اللوائية، تم إلغاء تسجيل نساء كرافضات عمل - حيث أدت هذه التسجيلات إلى انتزاع استحقاقهن لمخصصات البطالة أو لمخصصات ضمان الدخل. (١٩٩٩, ٢٠٠٣, ٢٠٠٤)

للتمييز في العمل يوجد ثمن

في إطار الدعوى التي قدمتها الجمعية، أقرت المحكمة أن على سلطة البريد وشركتين للقوى العاملة دفع تعويض بمبلغ ٥٠,٠٠٠ ش. ج. لطالبين جامعيين لم يتم قبولهما للعمل في تصنيف البريد لأنهم عرب. وتعتبر هذه التعويضات من أعلى التعويضات التي تم دفعها في إسرائيل ذات مرة، بسبب التمييز في القبول للعمل (٢٠٠٠). في أعقاب الدعوى التي قدمتها الجمعية، دفعت الجامعة العبرية وشركة تعهدات تعويضات لعاملين عربيين تمت إقالتهما من عملهما في الجامعة، بعد العملية الانتحارية التي تمت في مقصف الجامعة في هار هتسوفيم، بسبب قوميتهما وبسبب حقائق قديمة ظهرت في سجلهم الجنائي. (٢٠٠٦)

النساء العاملات لسن أقل قيمة

في أعقاب الدعوى التي قدمتها الجمعية باسم عاملة تمّ التمييز بحقها في الأجر مقابل زملائها الرجال، تلقت العاملة تعويضات بلغت عشرات آلاف الشواقل. (٢٠٠٣)

يُمنع التمييز في القبول للعمل بسبب السن

قبلت محكمة العدل العليا التماسا قدمته الجمعية ضد وزير الأمن الداخلي، الشرطة، مصلحة السجون ومصلحة الجمارك وضريبة القيمة المضافة، وأقرّت في قرار حكم يعتبر سابقة قضائية أن السلطات الجماهيرية غير مخولة برفض مرشحين للعمل على أساس السن. (٢٠٠٤)

هذا غير ملائم لجيلك
اقتراحات عمل محددة بالجيل في دائرة التشغيل

حضرت فيطال فايسبلانر-روطمان البالغة من العمر 54 عاما، وهي معيلة وحيدة لولدين، إلى دائرة التشغيل للأكاديميين في تل أبيب بينما كانت عاطلة عن العمل. تتمتع فيطال بقدرات متنوعة: إنها تحمل ألقابا أكاديمية في علم الاجتماع والتغذية، وذات خبرة وتجربة في مجالات التنوير، إرشاد المجموعات والشؤون الإدارية. كانت فيطال تمثل في الدائرة مرة في الشهر، وكانت توقع عبر جهاز التعريف الأوتوماتيكي بواسطة بصمة الإصبع. في إحدى المرات، طُلب منها التوجه إلى الموظف المعالج. فحص الموظف في المجمّع المحوسب عدة عروض عمل في مجال الخدمات المكتبية، وكانت شاشة حاسوبه مكشوفة أمام عينيها. فوجئت فيطال حين اكتشفت أن بعض هذه العروض تشتمل على ملاحظة تقيّد سن المرشحين، مثل: "السن المطلوب بين 25 وحتى 40 سنة". توجهت فيطال، التي كانت تعلم أن مثل هذا التقييد هو أمر مجحف ويشكل خرقا للقانون، إلى جمعية حقوق المواطن.

في أعقاب الشكوى التي قدمتها فيطال وحالات مماثلة أخرى علمت بها الجمعية، توجهت الأخيرة إلى خدمات التشغيل مطالبة بالحصول على التوجيهات أو الأنظمة الإدارية في خدمات التشغيل التي تتناول طلبات أصحاب العمل بشأن سن المرشح للعمل، جنسه، حالته الشخصية وغيرها. أشارت الجمعية إلى أن قانون مساواة فرص العمل يمنع بشكل واضح تمييز المرشحين للعمل بسبب سنهم، وأن هذه هي مخالفة جنائية. لكونها توافق على تلقي الطلبات المجحفة من قبل أصحاب العمل وأخذها بعين الاعتبار، فإن دوائر التشغيل وموظفيها يساندون هذا التمييز الواسع الانتشار في سوق العمل. يُثبت رد خدمات التشغيل أن هذه السياسة ما زالت مستمرة، وتنوي الجمعية قريبا تقديم التماس بهذا الشأن إلى محكمة العدل العليا.

فيكال فايسبلانر-روطمان تصوير: يوآب ليف

حماية حقوق مستخدمي

المقاول

يتم الإجحاف بحقوق المستخدمين، الذين يتم تشغيلهم بواسطة متعهدي القوى البشرية ومقاولي الخدمات، بشكل دراماتيكي وسافل كأمر اعتيادي. تعمل الجمعية على رفع الوعي بين أوساط أصحاب العمل، العاملين والجمهور الواسع للمشاكل المنوطة بهذا الشكل من التشغيل. خرجت الجمعية، في شهر آذار 2006، في حملة جماهيرية، دعت أصحاب العمل الفعليين إلى تحمل المسؤولية عن حقوق العاملين الذين يشغلونهم بواسطة متعهد. الجمعية عضوة في منتدى تحقيق حقوق العاملين، الذي يعمل على النهوض بحقوق العاملين في إسرائيل عامة، وحقوق العاملين لدى المتعهدين بشكل خاص. بادر المنتدى إلى تقديم اقتراحات قانون، في مراحل مختلفة من عملية التشريع، ومن بين ما تتناول المواضيع التالية:

+ تنظيم مسؤولية المشغل الفعلي عن ضمان حقوق العاملين الذين يتم تشغيلهم لديه بواسطة متعهد؛
+ إلزام أصحاب العمل بأن يقدموا للعاملين، كشوف الأجور المفصلة في مواعيدها؛
+ منح العامل من قبل متعهد، في حالات معنية، إمكانية معاينة الاتفاقية التي تم توقيعها بين طالب الخدمة وبين المتعهد.
+ فرض عقوبات على أصحاب العمل الذين يخرقون قوانين العمل بشكل منهجي

انضمت منظمات المنتدى كـ"أصدقاء المحكمة" إلى عدد من الإجراءات القانونية، بهدف إسماع صوت العاملين من قبل متعهد. تناولت هذه الإجراءات، من بين أمور أخرى، المناقصات الخاسرة – وهي مناقصات يتم فيها قبول أرخص عرض لتزويد الخدمات، رغم المس الواضح الكامن فيها بحقوق العاملين؛ وحقوق العاملين من قبل متعهد الذين يطالبون مشغليهم بمعاينة اتفاقيات التعاقد بين التعهد وبين المستفيد الفعلي من خدمات العامل. بفضل الضغط الجماهيري والإعلامي الذي أنجزته الجمعية، نجحت في إلغاء مناقصة خاسرة أعلنت عنها وزارة الصحة لتقديم خدمات التنظيف في مستشفى فليمان في حيفا.

يبدو أن نشاطات جمعية حقوق المواطن التي مارستها مؤخرا في هذا المجال، إلى جانب نشاطات منظمات وجهات جماهيرية واقتصادية أخرى، قد بدأت تثمر. لقد ضرب موضوع انتهاك حقوق العاملين من قبل متعهد جذوره في الوعي وفي وسائل الإعلام، حيث اتخذت مؤسسات كبيرة مثل صندوق المرضى العام ووزارة التربية والتعليم خطوات للدفاع عن حقوق العاملين الذين يتم تشغيلهم بواسطة متعهد. كما وتم تشديد الإجراءات المتخذة ضد الشركات التعهدية التي تخرق قوانين العمل. أصدر مؤخرا المحاسب الرئيس في وزارة المالية تعليماته إلى الوزارات الحكومية لمراقبة الحفاظ على حقوق العاملين الذين يعملون لديهم بواسطة متعهدين، وأن تشمل المناقصات على ملحق يفصل جميع الحقوق الاجتماعية التي يجب دفعها لهؤلاء العاملين.

منظمات منتدى تطبيق حقوق العاملين: جمعية حقوق المواطن، "إيتاخ" – محاميات من أجل العدل الاجتماعي، "معا" - جمعية لمساعدة العاملين، خط للعامل، معهد القانون والرفاه الاجتماعي في جامعة تل أبيب ولوبي النساء.

تصوير: يوآب ليف

من سيراقب المراقب؟

انتهاك حقوق العاملين الذين يعملون في مكتب مراقب الدولة من قبل متعهد

عمل روني غامر، طيلة سنة ونصف، كحارس في مكاتب مراقب الدولة في القدس. رسميا، تم تشغيل روني من قبل شركة "سعار" للحراسة والخدمات، ولكنه من الناحية الفعلية كان مستخدما في مكتب مراقب الدولة كمشغّل، بمشاركة شركة "سعار". حين قبل روني العمل، وضع ثقته في مكتب المراقب وآمن أن حقوقه ستكون محفوظة لأنه يعمل في هيئة عامة. غير أنه اكتشف، خلال عمله، أن حقوقه المختلفة يتم انتهاكها على فترات متقاربة. لدى قبوله في العمل، لم يحصل على عقد تشغيل أو بلاغ خطي، يفصلان شروط تشغيله؛ تم تأخير راتبه بشكل روتيني؛ لم يتم منحه بدل المواصلات، الدفع مقابل الساعات الإضافية، وبدل وقت الاستراحة، الذي اضطر فيه أن يكون تحت تصرف مشغّله؛ لم يحصل على رسوم النقاهة، بدل الأعياد والإجازات السنوية، ولم تستقطع له الأموال المعدة لصندوق التقاعد.

بعد إنهاء عمله، قدم روني، بواسطة جمعية حقوق المواطن دعوى قضائية إلى محكمة العمل اللوائية في القدس. طالبت الجمعية في كتاب الدعوى من شركة "سعار" ومكتب مراقب الدولة دفع كامل المقابل المالي لروني عن حقوقه التي كان يستحقها كعامل. أكدت الجمعية أن المس اللاذع بحقوقه يمثل نمط شائع من تشغيل العمال بواسطة متعهدي القوى العاملة أو متعهدي الخدمات. ينتهك المتعهد بشكل منهجي حقوق العاملين، ويخلي المشغل الفعلي طرفه من أي مسؤولية عن حقوقهم بادعاء أن الحديث يجري عن "خدمة".

ما زالت الدعوى قيد النظر.

روني غامر. تصوير: يوآب ليف

الحق في خدمات الرفاه ومستوى الحياة اللائق

وأنا الوحيد الذي لم يعلم

الحق في الكرامة والحق في الحرية معناهما، من بين أمور أخرى، أنه يجب تمكين الإنسان البالغ من أن يدير حياته كما يحلو له. غير أنه في بعض الأحيان يتعذر على الإنسان أن يهتم بشؤونه بسبب إعاقة جسدية أو نفسية. في مثل هذه الحال، يعرف القانون الإنسان على أنه "محمي، ويخول المحكمة بتعيين وصي له – شخص يدير شؤونه في المواضيع وبالحجم الذي تتطلبه ظروف الحالة.. عالجت جمعية حقوق المواطن، على مدار السنوات أكثر من مرة، حالات تم الإعلان عن شخص أنه "محمي" من دون تبليغه بذلك مسبقا، ومن دون دعوته إلى المداولة القضائية التي تقرر فيها تحديد حقوقه. في أعقاب توجه الجمعية إلى إدارة المحاكم، تم نشر نظام إداري جديد يأمر سكرتارية المحاكم بإبلاغ الشخص بأمر تقديم طلب لتعيين وصي له، دعوته إلى المداولة وتمكينه من التعبير عن موقفه حول الموضوع.

مرافقة مهنية في إجراءات الطلاق

يقدم عاملون اجتماعيون يعملون في وحدة المساعدة التابعة لمحاكم شؤون العائلة خدمات الاستشارة، المعالجة والدعم للعائلات وللأزواج المتنازعين والمتقاضين في محاكم شؤون العائلة. في بداية عام ٢٠٠٦، وفي أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا باسم لجنة العمل من أجل المساواة في الحالات الشخصية، التزمت وزارة الرفاه الاجتماعي بتعيين أربعة عاملين اجتماعيين عرب في وحدة المساعدة، وتمكين العائلات العربية أيضا من الاستفادة من هذه الخدمات. فازت عاملتان اجتماعيتان بالمناقصة في وحدتي حيفا والناصرة، غير أنه قد تم تجميد تعيينهما بسبب رفض وزارة المالية تحويل الأموال إلى وزارة الرفاه الاجتماعي بهدف تشغيلهما. في أعقاب توجه الجمعية إلى النيابة العامة، تم تحويل الأموال وبدأت السيدتان عملهما في وحدات المساعدة.

من محتاجين إلى أصحاب حقوق:

التثقيف حول حقوق الإنسان بين أوساط موظفي الخدمات الاجتماعية

العديد من العاملين في الخدمات الاجتماعية - العاملون الاجتماعيون، العاملون الجماهيريون، موظفو الشؤون الاجتماعية، ناشطو الأحياء، ضباط الاختبار، مركّزو الاستيعاب – في تواصل مستمر مع الأشخاص الذين يتم المس بحقوقهم أو أنه لا يتم تحقيق حقوقهم. يركّز أصحاب هذه المناصب بين أيديهم قوة كبيرة ومؤثرة على حياة الأشخاص ومصيرهم. إن المسؤولية المفروضة عليهم تلزمهم باستخدام حذر لقوتهم المهنية والتفويض الاجتماعي الممنوح لهم، والحفاظ على كرامة زبائنهم والحفاظ على حقهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم. تهدف الفعاليات التثقيفية التي تنفذها جمعية حقوق المواطن بين أوساط العاملين في الخدمات الاجتماعية إلى تغيير توجههم المهني ونظرتهم إلى من يتعاملون معهم من "محتاجين" إلى "أصحاب حقوق".

شارك في ورشات العمل التي عقدها قسم التربية التابع للجمعية، في السنة الفائتة في مختلف أنحاء البلاد، أكثر من مائة عاملة وعامل في الخدمات الاجتماعية، من مختلف المهن. اختتمت دائرة الخدمات الاجتماعية في غديرا، في صيف ٢٠٠٦، برنامج "دائرة دفع الحقوق قدما"، الذي يشمل تأهيلا مهنيا حول موضوع حقوق الإنسان، ومن ثم بناء برامج لدفع الحقوق في البلدة قدما. كما تعقد الجمعية دورة لمجموعات الناشطين والقادة الاجتماعيين من حي شبيرا في تل أبيب. تتخلل الدورة محاضرات يلقيها أخصائيون من الأكاديمية وأخصائيون ميدانيون حول العمل الجماعي ومناقشة التأثير العملي والتطبيقي للمعرفة التي تم اكتسابها.

في ما يلي اقتباس لتعقيب بعض المشاركات في برنامج "دائرة تدفع الحقوق قدما":

"لقد تعلمت عن الحقوق في الماضي، ولكني الآن أدرك صلتها بأرض الواقع وكيف يمكنني أن استخدم ذلك في عملي"

"الأمور التي كانت في السابق أحاسيس داخلية بأعمال غير مقبولة، تم طرحها على الطاولة، وقد أدت الأمور إلى دفع التفكير والمشاهدة العميقة لإحداث التغييرات"

"إننا نخرج من هنا بإحساس أن بإمكاننا أن نؤثر على تغيير السياسات. إننا مُلزمون بإحداث تغيير في التفكير وفي التوجه، ليس تفكيرنا وتوجهنا فقط، بل تمرير هذا الأمر إلى الغير أيضا. أن بإمكاننا أن نكون قادة التغيير"

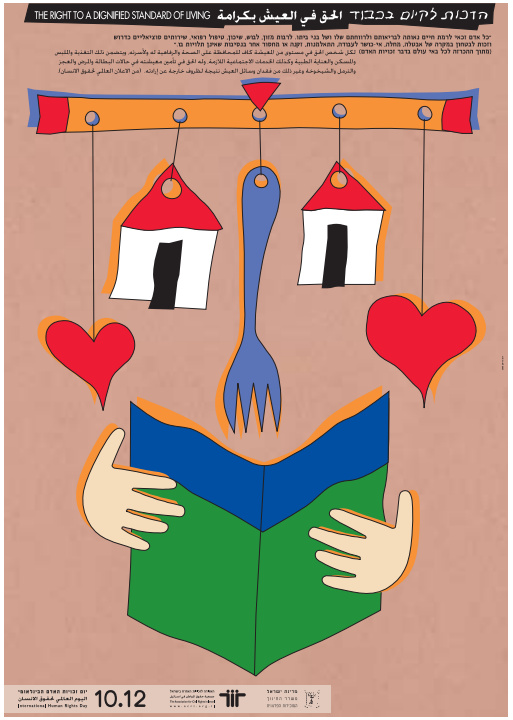

تمهيدا ليوم حقوق الإنسان الدولي ٢٠٠٦، عمّم القسم الترب‌وي في الجمعية على المدارس في مختلف أنحاء البلاد نشرة حول موضوع حق العيش بكرامة. تصميم: يروم فرديمون

تركنا بصمتنا

تحسّن في تعامل مؤسسة التأمين الوطني

في أعقاب النشاطات التي يمارسها التحالف لدفع حقوق السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية قدما، والتي تشارك فيه الجمعية، تم تصحيح العيوب التي كانت تشوب معالجة مؤسسة التأمين الوطني للطلبات التي قدمها سكان القدس الشرقية. من بين هذه الأمور، قامت المؤسسة بتعجيل معالجة الطلبات التي تأخرت معالجتها، والتزمت بأن تتم تحقيقات التأكد من السكن من خلال الحفاظ على كرامة من يتم التحقيق معهم. (٢٠٠٥)

تقليل وقت الانتظار

في أعقاب توجه الجمعية إلى مدير دائرة تسجيل السكان وإلى مدير مكتب دائرة تسجيل السكان في القدس الشرقية، تم تقصير فترة الانتظار بشكل ملحوظ بكل ما يتعلق بمعالجة الدائرة لمكانة الأزواج. (٢٠٠٦)

العيش داخل قمامة:
حقوق سكان القدس الشرقية

في أواخر عام ٢٠٠٥ كان عدد سكان القدس يُقدر بحوالي ٧١٨,٩٤٦ نسمة. ٣٤٪ منهم – حوالي ٢٤٤,٨٠٠ نسمة – هم عرب فلسطينيون يسكنون في القدس الشرقية، الذين حصلوا على مكانة سكان دائمين نتيجة ضم مدينة القدس من قبل دولة إسرائيل عام ١٩٦٧. بكونهم كذلك، يستحقون، بموجب القانون الإسرائيلي، جميع الخدمات والحقوق التي يتمتع بها مواطنو الدولة، عدا الحق في التصويت في انتخابات الكنيست.

يعيش السكان الفلسطينيون في القدس الشرقية بظروف مجحفة وقاسية، تنبع من إهمال وتمييز مقصودين من قبل السلطات: التمييز في مجالات التخطيط والبناء، مصادرة الأراضي وعدم الاستثمار في البنى التحتية وفي الخدمات الحكومية والبلدية. تهدف هذه السياسة إلى التوصل إلى أغلبية يهودية في المدينة عن طريق إبعاد سكانها الفلسطينيين إلى خارجها. يتجسد التمييز، الإهمال والحاجة إلى الخدمات في القدس الشرقية في كافة نواحي الحياة: كثافة المساكن، الأرصفة، الطرقات والمنشئات المتردية جدا من ناحية الصيانة، المشاكل الصحية الحادة، الضائقة في الجهاز التربوي وجهاز الرفاه الاجتماعي وغيرها.

بدأت جمعية حقوق المواطن، في السنة الفائتة، بالتعاون مع منظمات وهيئات ناشطة في القدس الشرقية، العمل بنشاط من الناحية القانونية والجماهيرية لدفع حقوق سكان القدس الشرقية قدما. من بين النشاطات:

+ انضمت الجمعية إلى تحالف للنهوض بالتربية والتعليم العربي في القدس الشرقية، تشارك فيه منظمات ناشطة ولجان أولياء الأمور. من بين أساليب عمل التحالف: اتصالات بوزيرة التربية والتعليم وبمديرية التربية والتعليم في بلدية القدس؛ العمل مقابل لجنة التربية والتعليم التابعة للكنيست؛ إصدار نشرة عن الحقوق بين أولياء الأمور حول موضوع التسجيل في رياض الأطفال وفي المدارس؛ طرح المشكلة أمام الجمهور بواسطة وسائل الإعلام. في أعقاب الالتماس الذي قدمته الجمعية إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس، باسم ثلاثة أولاد اضطروا إلى البقاء في البيت أو التعلم في مدرسة خصوصية، وُجدت لهم أماكن في الجهاز التربوي العام.
+ تشارك الجمعية في المنتدى الهادف إلى تنظيم خدمات البريد، ويضم ممثلين عن جميع الأحياء. استجابت إدارة شركة البريد إلى توجه المنتدى وأبدت استعدادها للتعاون. هناك سلسلة من اللقاءات يتم عقدها بهدف إقامة وحدات بريد إضافية وتحسين الظروف في الوحدات القائمة.

- في أعقاب توجه الجمعية، بدأت شركة "هجيحون"، وهي شركة مشاريع المياه والصرف الصحي في القدس، بتصليح أجزاء من شبكة الصرف الصحي كانت قد انهارت نتيجة بناء الجدار الفاصل.
- تقوم الجمعية بتوثيق ممارسات الحواجز الضريبية التي تقيمها مصلحة الضرائب ومؤسسة التأمين الوطني، بين حين وآخر، بالتعاون مع الشرطة في أحياء مختلفة في القدس الشرقية، بهدف جباية الديون الضريبية أو رسوم التأمين الوطني. توجهت الجمعية إلى الشرطة، إلى مصلحة الضرائب وإلى المستشار القضائي للحكومة بطلب وقف نصب هذه الحواجز، الذي يتم خلافا للقانون، بشكل مجحف، ومن خلال استخدام الشرطة المرفوض لصلاحياتها.
- في أعقاب الشهادات الكثيرة حول العنف الذي تنتهجه الشرطة وحرس الحدود ضد السكان في القدس الشرقية، أطلقت الجمعية بالتعاون مع منظمة "بتسيلم" مشروعا هدفه مواجهة الظاهرة، ويشتمل على مساعدة فردية وتوجهات مبدئية إلى واضعي السياسات.
- توجهت الجمعية إلى بلدية القدس وإلى مدير عام وزارة الرفاه الاجتماعي بشأن الضغط الهائل الواقع على مستخدمي مكتب الرفاه في القدس الشرقية، بسبب قلة الوظائف. وقد طالبت الجمعية بتصحيح الوضع ابتداء من ميزانية عام ٢٠٠٧.
- في أعقاب توجه الجمعية، ألغت وزارة الرفاه الاجتماعي الشطب التعسفي والمجحف لجمعية تقدمت إلى مناقصة لتفعيل نواد وخدمات إضافية للأولاد التوحّديين. ويُذكر أن الجمعية قد فازت بالمناقصة وفتحت نواد ومقر ترفيه للأولاد التوحديين – وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تفعيل مثل هذه الخدمات في القدس الشرقية.

"تصليح شبكة الصرف الصحي في راس خميس في القدس الشرقية، نيسان ٢٠٠٧. تصوير: مهند عناتي

حقوق الإنسان في المناطق المحتلة

في شهر حزيران ٢٠٠٧، اكتملت أربعون سنة من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه السنوات الأربعون كانت مليئة بالانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة، في جميع مجالات الحياة. في الواقع الحياتي السائد في الأراضي المحتلة، لا يوجد أي حق مضمون: حرية التنقل، حق كسب الرزق، الحق في التملك والحق في التعليم، كلها غير مضمونة. يتجسد هذا الوضع الحاد في ارتفاع عدد التوجهات من قبل سكان الأراضي المحتلة الواردة إلى "الخط الساخن" في جمعية حقوق المواطن، وكذلك في حدة المساس الذي يجري الحديث عنه.

الجدار الفاصل

تواصل جمعية حقوق المواطن نضالها ضد مسار الجدار الفاصل. رغم أن نضال الجمعية والمنظمات المماثلة والسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد أحدث، في بعض الحالات، تغييرا على مسار الجدار، لكنه ما زال، في العديد من الأماكن، يشكل مسا حادا بكل نواحي الحياة والحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين. حريّة التنقل والحق في الصحّة، الحق في كسب الرزق والعيش بكرامة، الحق في الحياة العائليّة، الحق في التعليم والحق في التملك. قدمت الجمعية التماسا آخر حول مسألة مسار الجدار في منقطة ألفي منشيه، مطالبة بتنفيذ قرار الحكم الذي أصدر قبل سنة من ذلك في التماس قدمته الجمعية؛ لقد ألزم هذا القرار الدولة بتفكيك مقطع الجدار في المنطقة وإزاحته إلى مسار بديل. إدعت الجمعية في الالتماس، الذي ما زال قيد النظر، أن المسار البديل الذي حددته الدولة لا يصحح العيوب التي أوجدها المسار السابق، وحتى أنه يخلق مشاكل جديدة. في شهر كانون أول ٢٠٠٦، رفضت محكمة العدل العليا التماسا قدمته الجمعية، "بمكوم" – مخططون من أجل حقوق التخطيط وسكان حي الرام الواقع شمالي القدس، ضد الجدار الذي تم بناؤه حول الحي وفصله عن القدس الشرقية. في شهر نيسان ٢٠٠٧، تم رفض الالتماس الذي قدمته الجمعية ضد مسار الجدار على أراضي قرية دير قديس، ولكن بعد أن تم تغيير مسار الجدار بشكل ملحوظ في أعقاب تقديم الالتماس، مما قلّل المس بحقوق السكان. بالمقابل، رفضت محكمة العدل العليا التماسا قدمته مستوطنة موديعين عيليت المجاورة وشركة عقارات، اللتان ادعتا أن مسار الجدار يمس بإمكانية إقامة أحياء جديدة في المستوطنة. في أعقاب التماس آخر قدمته الجمعية، أمرت المحكمة الدولة بإعادة النظر في مسار الجدار في منطقة قريتي جيوس وفلامية.

تواصل جمعية حقوق المواطن خوض عدة التماسات، ما زالت قيد النظر، حول مسألة الجدار الفاصل: ضد الجدار في مواقع مختلفة؛ بشأن عائلات تم حبسها في قطاعات تقع جنوبي القدس وتم عزلها عن مركز حياتها في الأراضي المحتلة؛ بشأن تفعيل المعابر في الجدار، التي من شأنها أن تتيح للسكان الفلسطينيين الوصول إلى أراضيهم، إلى أماكن عملهم وإلى أبناء عائلاتهم؛ وضد "سياسة التصاريح" المنهجية في "منطقة التماس" (المنطقة المحتجزة بين الجدار وبين مناطق دولة إسرائيل)، والتي تحول دون السكان من حرية التنقل والحياة المنتظمة، ويشوبها التمييز المرفوض.

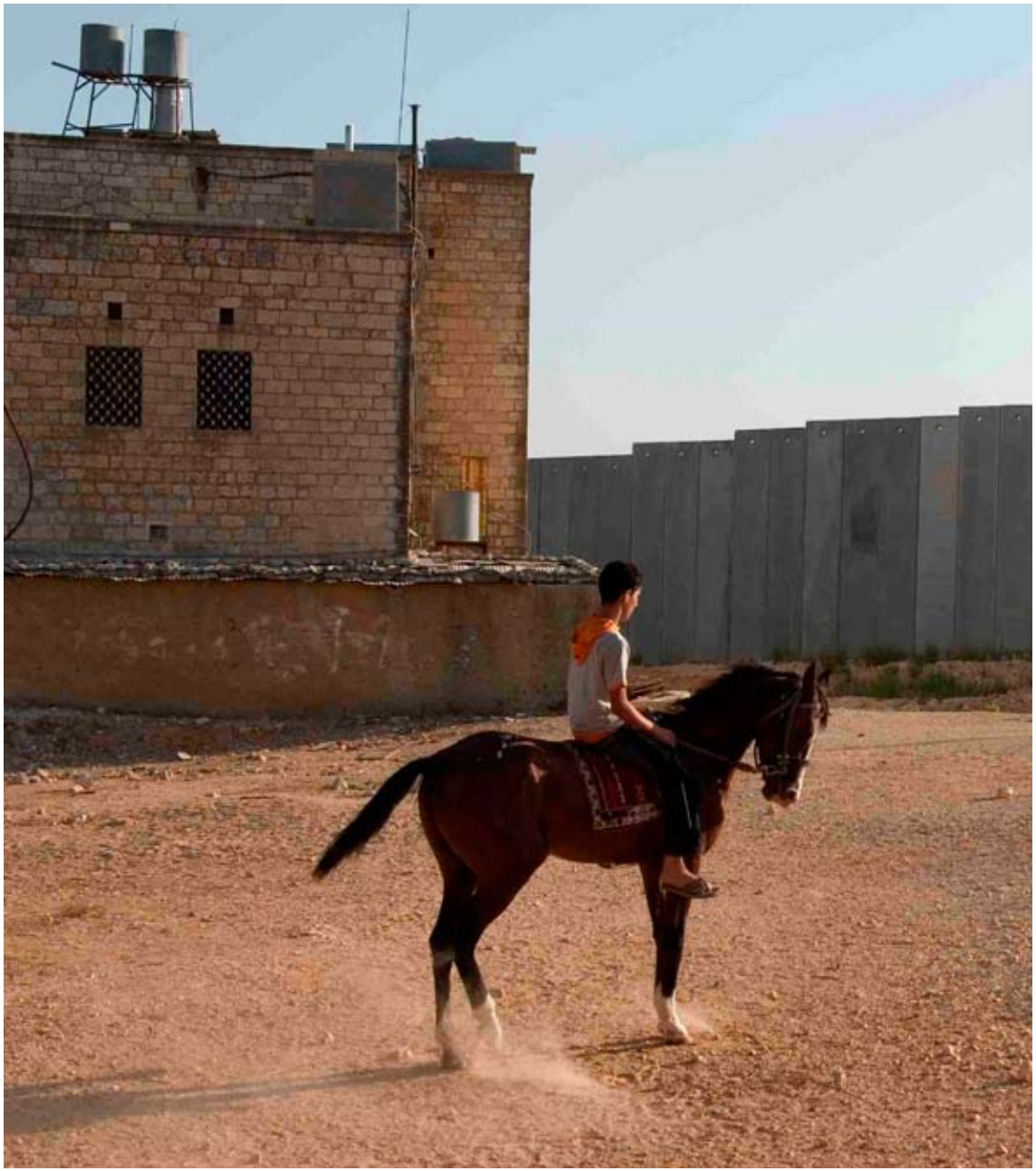

الجدار الفاصل بجوار منزل عائلة جادو في جنوبي القدس. تصوير: Christian Aid/Sarah Malian

سجناء داخل جدار

جدار داخلية في جنوب جبل الخليل

يسكن خليل خلايلة في بلدة السموع الواقعة في منطقة جنوب جبل الخليل. يعتاش خليل من زراعة القمح والزيتون في أراضيه الواقعة على جانبي طريق رقم ٣١٧، ويتم ري قطعتي الأرض من بئر موجودة في قطعة الأرض الشمالية. في مستهل شهر شباط ٢٠٠٦، بدأ الجيش الإسرائيلي أعمال بناء جدار إسمنتي منخفض، يبلغ ارتفاعه حوالي ٨٠ سم، ليشكل عائقا على امتداد ٤٠ كيلومترا في منطقة جنوب جبل الخليل. امتداد هذا الجدار احتجز في داخله أكثر من ٨٠،٠٠٠ دونم من الأراضي، وعزل ٢١ مجمع فلسطيني عن المراكز البلدية، التي تؤمها هذه المجتمعات بهدف تلقي الخدمات الحيوية. وقد عزل مسار الجدار مزارعين كثيرين عن أراضيهم، ومن بينهم خليل خلايلة أيضا. في حالته، كان من المتوقع أن يحوّل الجدار أمر الوصول إلى قطعة الأرض الواقعة في جهته الجنوبية إلى أمر صعب وحتى غير ممكن.

قدم خليل وسكان آخرين من القرى التي كان من شأنها أن تتضرر من الجدار، التماسا إلى محكمة العدل العليا بواسطة جمعية حقوق المواطن. ادعت الجمعية في الالتماس أن الجدار سيؤدي إلى مس بالغ بالحقوق الأساسية للسكان المحليين وبنمط حياتهم، إلى حد إلحاق خطر حقيقي لبقاء عيشهم في المنطقة. ادعت الجمعية أيضا أن الأضرار الأمنية لجدار منخفض كهذا أكبر من فوائدها: في حين يمنع الجدار تنقل المركبات الزراعية، الحمير والعربات وقطعان الماشية، فهو لن يمنع عبور منفذ عملية محتمل، حتى أنه يخلق تواصلا من كمائن إطلاق النار على امتداد الطرقات. في شهر كانون أول ٢٠٠٦، قبلت المحكمة الالتماس، إضافة إلى التماسين آخرين. أقرت محكمة العدل العليا أن الجدار، الذي كان قد تم بناؤها في هذه الأثناء، يمس بشكل غير معياري بحقوق السكان، وأمرت الدولة بتفكيكه في مدة أقصاها ستة أشهر. على الرغم من ذلك سمحت المحكمة للجيش بإقامة عائق بديل، يتيح تنقل المارّة وقطعان الماشية. حتى موعد كتابة هذه الأسطر، ورغم تكرار التوجهات حول الموضوع، لم يتم تفكيك الجدار بعد. تواصل الجمعية العمل على تطبيق قرار الحكم.

خليل خلايلة. تصوير: يوآب ليف

تركنا بصمتنا

لن يتم طردهم من بيوتهم

مئات العائلات الفلسطينية التي تسكن منذ أجيال في مُغُر جبل الخليل، وقد طردهم الجيش منها، تم إرجاعهم إلى منازلهم. في أعقاب الالتماس الذي قدمته الجمعية إلى محكمة العدل العليا، أقرت المحكمة وجوب إرجاع العائلات إلى بيوتها فورا، إلى أن يتم التحقق من دقة الحقائق. (٢٠٠٠)

حقوق المعتقلين في الأراضي المحتلّة

في أعقاب التماس قدمته جمعيّة حقوق المواطن والمركز لحماية الفرد ومنظمات أخرى ضد ظروف الاعتقال غير الإنسانيّة في معسكر الاعتقال "عوفر" الواقع بجوار مدينة رام الله تحسنّت جزئيًا ظروف الاعتقال في المعسكر (٢٠٠٢). وفي أعقاب التماس آخر قدمته جمعيّة حقوق المواطن ومنظمات أخرى إلى محكمة العدل العليا، تم إلغاء تعليمات سمحت بإبقاء المعتقل ١٢ يوم من دون رقابة قضائية، وإبقاء معتقل لمدة أربعة أيام من دون إجراء تحقيق أولي بشأنه. (٢٠٠٣)

قطاف الزيتون، وكفى

إحدى المشاكل الوخيمة التي يواجهها، في السنوات الأخيرة، الفلسطينيون سكان المناطق المحتلة هي أنه بسبب العنف الذي يقوم به المستوطنون تجاههم، يُمنع وصولهم إلى أراضيهم الزراعية الواقعة على مقربة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية غير القانونية. تتحول المشكلة إلى أكثر حدة على وجه الخصوص في موسم قطاف الزيتون، فعدم القدرة على الوصول إلى كروم الزيتون يعني ضياع المحصول، الذي يُعتبر رزق المزارعين وعائلاتهم. في شهر حزيران ٢٠٠٦، قبلت محكمة العدل العليا الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن، عام ٢٠٠٤، بالتعاون مع "شومري مشباط" – حاخامون من أجل حقوق الإنسان ورؤساء سلطات محلية في خمس قرى في الضفة الغربية، مطالبين بإلزام قوى الأمن بحماية الفلسطينيين الذين ينفذون القطاف في وجه عنف المستوطنين، عوضا عن إغلاق المناطق الزراعية أمام مالكيها، كما اعتادت الدولة حتى ذلك الوقت. وقد شدد قرار الحكم على حقوق التملك وحرية التنقل للسكان الفلسطينيين، وعلى واجب القائد العسكري في اتخاذ التدابير المطلوبة لضمان تحقيق هذه الحقوق. طرأ تحسن ملحوظ، في موسم القطاف لعام ٢٠٠٤، على أداء قوى الأمن في هذه المسألة. فقد قلت حالات منع الوصول إلى الأراضي بشكل ملحوظ، وتم توفير الحماية للمزارعين في وجه عنف المستوطنين. كما أصدر الجيش أوامر خطية، ترسخ مبادئ الواجب الملقى على عاتق قوى الأمن. قامت الجمعية بإصدار نشرة معلومات للمزارعين الفلسطينيين وللناشطين الميدانيين، توضح حقوق الفلسطينيين في الوصول الحر إلى أراضيهم وحماية أجسادهم وممتلكاتهم. تواصل الجمعية ومنظمات أخرى متابعة تنفيذ قرار الحكم، بهدف التأكد من أن معالجة الموضوع ستكون جهازية وعلى المدى البعيد.

مرسوم الأبارتهايد

أصدر قائد لواء المركز، في شهر تشرين ثاني ٢٠٠٦، مرسوما يمنع الإسرائيليين والمواطنين الأجانب من نقل سكان فلسطينيين في سياراتهم داخل الأراضي المحتلة. كان من شأن المرسوم أن يدخل إلى حيّز التنفيذ في شهر كانون ثاني ٢٠٠٧. قامت جمعية حقوق المواطن ومنظمات حليفة بنشر إعلان في الصحف، أعلنت فيه أنها لن تتعاون مع المرسوم، لأنه غير قانوني بوضوح ويخلق نظام أبارتهايد. كما قدمت المنظمات، بواسطة منظمة "يش دين" التماس ضد المرسوم إلى محكمة العدل العليا. تم إلغاء المرسوم في أعقاب تقديم الالتماس.

تصوير: بوآب ليف

تركنا بصمتنا

مطالبات إنسانية

أقرت محكمة العدل العليا، في إطار الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن ومنظمات حليفة، أن على الجيش الاهتمام بشكل فعلي باحتياجات السكان المدنيين أثناء القتال – وحتى الاستعداد لذلك مسبقا – وليس الامتناع عن المس بها فقط. وقد أشارت المحكمة إلى أن على الجيش أن يضمن للسكان المدنيين توفير المواد الغذائية، المياه والمنتجات الحيوية، وكذلك سهولة الوصول إلى الخدمات الطبية. (٢٠٠٤)

تفكيك مقطع في الجدار الفاصل

أحد أهم الإنجازات في النضال ضد الجدار الفاصل قد تم تسجيله، حين قبلت هيئة قضاة مؤلفة من تسعة قضاة في محكمة العدل العليا، الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن، وأمرت بتغيير مسار الجدار في منطقة ألفي منشيه. وقد أمرت المحكمة، في قرار حكم يُعتبر سابقة قضائية، ولأول مرة، بتفكيك جزء قائم من الجدار الفاصل، وإزاحته إلى مسار بديل، لا يمس مسا مفرطا بحقوق السكان الفلسطينيين. (٢٠٠٥)

حيّز تحكيم العقل:

فعاليات تثقيفية بين أوساط قوى الأمن

جنود الجيش وأفراد حرس الحدود مسؤولون عن سلامة وأمن كل من يقع تحت مسؤولية وسيطرة الدولة، ويتمتع بصلاحيات واسعة. عمل هذه القوات منوط باحتكاك متواصل بالناس، وأحيانًا يكون هذا الاحتكاك مرفقًا بحالات من التوتر. وغالبًا ما تعيش هذه القوات خلال عملها واقعا معقدا، يتطلب منها الموازنة بين الحفاظ على الأمن الشخصي وعلى النظام العام وبين حماية حقوق الإنسان. تزيد حدة هذا التعقيد عندما يوضع الحق الأساسي في الحياة والأمن في كفّة الميزان.

يعمل قسم التربية في جمعيّة حقوق المواطن، منذ سنوات بين أوساط الجنود وأفراد حرس الحدود. في السنة الفائتة، أقيمت عشرات ورشات العمل وشارك فيها المئات في إطار دورات تأهيل ضباط وقادة السلاح. كما تقام، في وحدات حرس الحدود دورات استكمالية طويلة الأمد، تُنفذ فيها أعمال إجرائية لوقت متواصل. تشمل ورشات العمل والدورات الاستكمالية إكساب المعرفة حول موضوع حقوق الإنسان؛ تطوير الوعي والحساسية لحقوق السكان المدنيين الذين يتعامل معهم الجنود والشرطيون؛ وإكساب المستكملين وسائل مختلفة تساعدهم على التحليل والتعامل مع المشاكل الناشئة خلال عملهم الجاري. تتركز الفعاليات التربوية بالأساس على حيّز تحكيم الفرد في هذه الأطر، وإمكانيته للعمل في إطار صلاحيته، بغض النظر عن حجمها، من أجل التقليل من المس بحقوق الإنسان.

تصوير: يوآب ليف

الخليل: ساحة السوق خالية

الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل هو حالة شاذة ووحيدة لاستيطان يهودي في قلب مدينة فلسطينية في الأراضي المحتلة. نتيجة لإقامة النقاط الاستيطانية في المدينة وممارسات الجيش التي تتم باسم حماية هذه النقاط، يعاني السكان الفلسطينيون في مركز مدينة الخليل، منذ سنوات طويلة، من انتهاك سافر لأهم حقوق الإنسان الأساسية. تشتمل هذه الانتهاكات على تقييد شديد للتنقل – إغلاق شوارع رئيسية أمام حركة السيارات الفلسطينية أو تنقل الفلسطينيين عامة وسد مداخل البيوت؛ إغلاق الحوانيت؛ العنف من قبل المستوطنين تحت حماية قوات الجيش في المدينة؛ الاستفزازات، التنكيلات والعنف من قبل قوى الأمن، فيما في ذلك الاستيلاء على المنازل، التفتيشات التعسفية، الاعتقالات والإهانات. كل هذه الأمور أدت إلى شلّ الحياة التجارية في المنطقة، انهيار الاقتصاد ونزوح السكان المكثّف. لقد تحول مركز مدينة الخليل، الذي كان في الماضي مركزا تجاريا نابض بالحياة، إلى منطقة أشباح. مئات الشكاوى التي قدمها المواطنون في السنوات الأخيرة، وكذلك توجهات جمعية حقوق المواطن إلى قادة الجيش الإسرائيلي والشرطة، إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى رئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست، لم تجد نفعا، حتى الآن، لتغيير الوضع من الأساس. نشرت الجمعية ومنظمة "بتسيلم"، في شهر أيار ٢٠٠٧، تقريرا شديد اللهجة، يستعرض انتهاك حقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين في الخليل من منظور القانون الدولي. هدف التقرير إلى زيادة الوعي الجماهيري فيما يتعلق بالمس اللاذع بحقوق الإنسان، أملا في التأثير على متخذي القرار ليتحملوا المسؤولية المطلوبة وليهتموا بالوقف الفوري للمس اللاذع بحقوق الفلسطينيين.

تصوير: يوآب ليف

يخلق الواقع الشائك في مدينة الخليل تحديا أمام قادة وجنود الجيش في المنطقة، فيما يتعلق بالتعامل مع فئات سكانية تعيش حالة مواجهة مستمرة. تقع قوات الأمن، في هذه المواجهة، في العديد من الأحيان، بين المستوطنين والسكان الفلسطينيين. تهدف نشرة المعلومات هذه إلى طرح صورة للوضع القانوني حول عدة مسائل يجب أخذها بالحسبان خلال النشاطات، وشرح المسؤولية الملقاة على عاتق الجيش الإسرائيلي وفق القانون.

يعتقد الجنود في مدينة الخليل خطأ أنهم غير مخوّلين بالعمل ضد عنف المستوطنين تجاه السكان الفلسطينيين، ويقفون لا حول لهم ولا قوة حيال هذه الهجمات. قامت جمعية حقوق المواطن بإصدار مفكرة جيب تم نشرها بين أوساط الجنود في الخليل، وتعرض صورة الوضع القانوني والمسؤولية الملقاة على عاتق الجنود فيما يتعلق بهذه المسألة وبمسائل أخرى تعتبر جوهرية لنشاطاتهم في الموقع.

تركنا بصمتنا

لا "درع بشري" بعد الآن

قبلت محكمة العدل العليا الالتماس الذي قدمته جمعية عدالة باسم سبعة منظمات لحقوق الإنسان، ومن بينها جمعية حقوق المواطن، ضد استخدام المواطنين الفلسطينيين كـ"درع بشري" خلال عمليات الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة. وقد أقرت المحكمة العليا أن استخدام السكان المدنيين للأهداف العسكرية - حتى بالإجراء "اللين" الذي طرحه الجيش خلال المداولات - ليس قانونيا. (٢٠٠٥)

دعاوى أضرار

قبلت محكمة العدل العليا بتركيبة من تسعة قضاة بالإجماع مبادئ الالتماس الذي قدمته تسع منظمات تُعنى بحقوق الإنسان، ومن بينهم الجمعية، وأقرت أن تعديل القانون، الذي أقر حصانة الدولة أمام دعاوى الأضرار التي يقدمها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، قد أصبح لاغيا. لقد منع هذا البند المواطنين الفلسطينيين من المطالبة بتعويضات من دولة إسرائيل جراء الأضرار التي ألحقتها بهم قوات الأمن، حتى عندما تسبب الأضرار ليس في إطار النشاطات العسكرية. (٢٠٠٦)

إغلاق شارع بجانب بلدة بيت عور التحتى- تصوير: فراس عليمي

حريّة التنقل

يُضطر السكان الفلسطينيون في الأراضي المحتلة إلى مواجهة التقييدات الصارمة لحرية التنقل، التي تحول حياتهم اليومية، عملهم، دراستهم، وصولهم إلى الخدمات الصحية، زيارة الأقارب، إلى وضع يكاد يكون غير ممكن. في أعقاب الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن إلى محكمة العدل العليا، فتح الجيش مفترق طرق مركزي أمام الفلسطينيين في منطقة بيت عور الواقعة غربي جبل الخليل. كان هذا المفترق مغلقا أمام تنقل السكان الفلسطينيين طيلة خمس سنوات تقريبا، وقد شوش هذا الأمر نمط حياتهم بشكل حاد. ما زال الالتماس قيد النظر، مطالبا بفتح مقطع الطريق المجاور أمام تنقل الفلسطينيين، والذي تم تخصيصه في السنوات الأخيرة للاستخدام الحصري من قبل المستوطنين القلائل الذين يسكنون في المنطقة. كما وطالبت الجمعية، في التماس آخر قدمته مؤخرا إلى محكمة العدل العليا، إتاحة التنقل الحر للفلسطينيين على طريق رقم ٤٤٣، الذي يعتبر شريان المواصلات الرئيسي الذي يربط بين قرى المنطقة ومدينة رام الله، وهو مستخدم اليوم لتنقل الإسرائيليين فقط. كما قدمت الجمعية أيضا التماسا ضد الأوامر التعسفية التي تفرض منعا على خروج السكان الذين ينتمون إلى فئة سن معينة من داخل منطقة نفوذ مدينة نابلس. يتم فرض هذا المنع بشكل جارف، من دون فحص كل حالة بحد ذاتها، وقد أدى هذا المنع، خلال عام ٢٠٠٦ فقط، إلى حبس عشرات آلاف السكان داخل المدينة لمدة تسعة أشهر. كما يتناول التماسان آخران قدمتهما الجمعية إلى محكمة العدل العليا موضوع تصنيف السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة كـ"ممنوعين من قبل الشرطة" أو كـ"ممنوعين من قبل جهاز الأمن العام". هذه التصنيفات التي تتم في العديد من الأحيان بشكل تعسفي ومن دون أي أساس، تجر ورائها تقييدات حادة على حرية التنقل. في أعقاب توجه الجمعية، أعلنت وزارة الأمن مؤخرا أنه سيتم إلغاء المنع المفروض على سكان الضفة الغربية في الدخول إلى منطقة غور الأردن.

حتى عندما تدوي المدافع: القانون الدولي الإنساني

لقد أدى تطوير الوسائل القتالية الحديثة في القرون الأخيرة إلى مس آخذ بالتزايد بحقوق المدنيين. ففي الحرب العالميّة الأولى كان ٥٪ من المصابين من المدنيين، بينما وصل عدد المصابين المدنيين في الحرب العالميّة الثانية إلى ـ٥٠٪، وأما اليوم، فتفيد معطيات الصليب الأحمر أن ٩٠٪ من عدد المصابين والضحايا هم من المدنيين. بهدف مواجهة هذه الظاهرة الحادة من المس بالمواطنين غير المسلحين، بدأت بعض الشخصيّات والمؤسسات، في القرن الماضي، بوضع قواعد ملزمة لإدارة الحروب. ووضعت هذه القواعد فيما بعد في المواثيق الدوليّة التي تعنى بحقوق الإنسان في أوقات الحرب المعروفة اليوم باسم "القانون الدولي الإنساني".

ووضعت جمعيّة حقوق المواطن نصب أعينها رفع الوعي الجماهيري بشأن المس في المدنيين خلال النزاعات المسلحة. في إطار مشروع القانون الدولي الإنساني، تقدّم جمعية حقوق المواطن ورشات عمل تثقيفيّة للناشطين الاجتماعيين وللطلاب الجامعيين وللمرشدين في الحركات الشبابية وللمرشدين في الجيش. وتهدف هذه الورشات إلى التثقيف حول موضوع القانون الدولي الإنساني ومنح المشتركين فرصة استيضاح مختلف المواقف ومناقشتها. يقوم بتوجيه ورشات العمل مرشدات ومرشدون ذوي خلفيات مختلفة، من أصحاب المعرفة والخبرة في إرشاد المجموعات وذوي خلفية نشاطات متنوعة في منظمات المجتمع المدني، ممن اجتازوا تأهيلا في الجمعية حول هذا الموضوع. الإعلاميون، الناشطون الاجتماعيون والجمهور عامة مدعوّون للمشاركة في مختلف المناسبات في أنحاء البلاد - أيام دراسية، مؤتمرات، محاضرات، أفلام ونشاطات فنية - يتم إجراؤها باللغتين العبرية والعربية. تم في السنة الفائتة إصدار نشرة ارشادية محدّثة حول الموضوع وقد تم إدراجها في موقع الجمعية على الإنترنت.

عادت الجمعية، خلال القتال في لبنان في شهري تموز وآب ٢٠٠٦ وما بعد ذلك، الى تحذير جهات رفيعة المستوى في الحكومة والجيش فيما يتعلق بحالات المس بالسكان المدنيين في لبنان، وقد احتجت أيضا على التفوهات التي تخللت دعوة للمس بالسكان المدنيين. وقد أكدت أن من واجب الدولة حماية مواطنيها من المس بحياتهم، بأجسادهم، بممتلكاتهم وبحياتهم اليومية، وفي الوقت ذاته هي ملزمة بالعمل دائما، وخاصة في الحالات الصعبة، على زيادة التشديد على معايير القانون الدولي الإنساني. قامت الجمعية أيضا بنشر إعلانات في الصحافة حول هذا الموضوع. توجهت الجمعية إلى أعضاء لجنة فينوغراد، التي تم تعيينها لفحص تصرفات المستوى السياسي والأجهزة الأمنية في حرب لبنان الثانية، مطالبة بأن تقوم اللجنة بالتحقيق في الشبهات بالخرق اللاذع لقوانين الحرب من قبل الجيش خلال القتال، وأن تفحص مسؤولية المستوى السياسي عن هذه الانتهاكات.

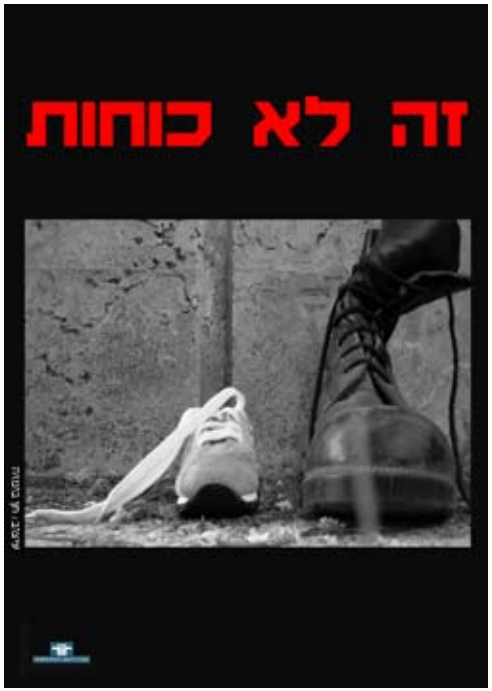

"في نهاية ورشة عمل أقامتها الجمعية في كلية "تل حاي"، قام طلاب جامعيون بتحضير لافتات لوسائل الإعلام المرئية حول موضوع حقوق الإنسان في أوقات الحرب. لقد فاز مبدعو اللافتات الفائزة بمنحة متواضعة. في الصورة: اللافتة الفائزة بالمرتبة الأولى – "هذه ليست قوى...."، تصميم: حين بومزره"

الحقوق في الإجراءات الجنائية

حتى الإنسان الذي خالف القانون يحتفظ بحقوق أساسية يُمنع المس بها، ناهيك عن أن المشتبه به أو المتهم يتمتعان بفرضية البراءة ما لم تتم إدانتهما. إضافة إلى ذلك:

- لا تُنتزع حقوق الإنسان السجين على أبواب السجن.
- تعمل جمعية حقوق المواطن من أجل ضمان عدم استعمال الصلاحيّات الواسعة التي تتمتع بها أجهزة تنفيذ القانون بشكل يمس مسا غير مبرر بالحقوق الأساسيّة لمن يخضع لهذه الأجهزة.

قوة مبالغ بها

عنف أفراد الشرطة

مشى آفي طوبول، من القدس، في ليلة ماطرة في شوارع المدينة في طريقه إلى بيته. فجأة توقفت إلى جانبه سيارة مدنية وفيها ثلاث نساء ورجل يرتدون ملابس مدنية. أبرز أحدهم شهادة شرطي وطلب منه بطاقة معرّفة. قدم آفي للأشخاص الثلاثة رخصة السياقة الخاصة به وتوجه الشرطيون إلى السيارة المذكورة للتحقق من تفاصيله على ما يبدو. وبسبب إطالة وقت الفحص والليل البارد، قال آفي للشرطيين أنه ينوي الذهاب إلى البيت، وأنه سيحضر في الغد لاستلام البطاقة من مركز الشرطة. بدأ آفي المشي، وسرعان ما لحقت به سيارة الشرطة وأعاد الشرطيون رخصته إليه. سألهم آفي "هل أنتم مسرورون الآن؟". ردا على "وقاحته" أوقفوا سيارتهم وخرجت إحدى الشرطيات منها وأمسكت بقميصه، وبدأ تصرخ في وجهه، وقام أحد الشرطيين بضربه على رأسه مما أدى إلى سقوط آفي من شدة الضربة. اتصل آفي بمركز الشرطة من هاتفه الخليوي لطلب المساعدة وسيارة إسعاف. لدى وصول سيارة الإسعاف، تركه الشرطيون وواصلوا طريقهم.

يدعي آفي أنه منذ ذلك الحادث أصبح يعاني من آلام ومخاوف. إنه يواجه صعوبة في العمل، يخاف الخروج إلى الشارع وينتابه الهلع حين يرى رجال الشرطة وسيارة الشرطة. لقد لحق بأذنه ضرر من شدة الضربة وسيحتاج على ما يبدو إلى عملية جراحية. يقول آفي، الذي يعمل اليوم مرنما في الكنيس، أنه غير قادر على الإنشاد اليوم. توجه آفي إلى جمعية حقوق المواطن، وتم إرشاده حول كيفية تقديم شكوى إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة. توجهت الجمعية، في شهر آذار 2007، إلى رئيس قسم التحقيق مع أفراد الشرطة مطالبة بإنهاء التحقيق في شكواه بأسرع وقت ممكن.

قامت جمعية حقوق المواطن، في السنة الأخيرة، بجعل القضاء على ظاهرة عنف الشرطة أحد أهم أهداف نشاطاتها. يتمحور النضال ضد هذه الظاهرة حول عدة أصعدة: منح التوجيه، المساعدة والإعانة للمتضررين جراء عنف رجال الشرطة؛ وضع نشرة حقوق تحتوي على معلومات حول الوضع القانوني والإجراءات التي يمكن للمتضررين اتخاذها؛ استخدام وسائل الإعلام بهدف رفع الوعي الجماهيري حول الموضوع؛ المبادرة إلى نقاش خاص حول الموضوع في لجنة الداخلية التابعة للكنيست؛ التوجه إلى قسم التحقيق مع أفراد الشرطة، في وزارة الأمن الداخلي والشرطة، مطالبين بتطبيق توصيات مراقب الدولة والقرارات الحكومية المتعلقة بأداء قسم التحقيق مع أفراد الشرطة.

آفي طوبول . تصوير: يوآب ليف

تصوير: طال دهان

حول الصلاحية والمسؤولية:
تثقيف لحقوق الإنسان في الشرطة وفي مصلحة السجون

يجري قسم التربية في الجمعية العديد من الفعاليات بين أوساط الخادمين في الشرطة وفي مصلحة السجون. وقد عقد قسم التربية في الجمعية عشرات ورشات العمل وشارك فيها مئات المشاركين، سواء كجزء من مسار تأهيل أفراد الشرطة أو في إطار أيام دراسية ومناسبات خاصة. فعلى سبيل المثال، يشارك في إطار دورة الشرطة الأساسية كل الشرطيين الذين يتم تجنيدهم في الشرطة في ورشات عمل تقيمها الجمعية. شارك سجّانون من سجن أشمورت ومن سجن حرمون في دورات استكمالية تناولت المآزق التي يواجهها السجان خلال عمله، مثل استخدام القوة، تنفيذ التفتيشات وحقوق السجناء. إن الربط بين حقوق الإنسان وبيئة المشاركين الشخصيّة والمهنية يفتح باب حوار داخلي حول الالتزام بالحفاظ على حقوق الإنسان وحول المسؤولية الملقاة على أفراد الشرطة والسجانين لدى استخدامهم القوة الممنوحة لهم. وقد تم تنفيذ بعض الفعاليّات التثقيفية مقابل الرتب القيادية، افتراضًا بأن خلق الالتزام القوي بحقوق الإنسان بين هذه الأوساط سيكون قدوة لأفراد الشرطة وللسجانين. فعلى سبيل المثال، أجرت الجمعية في السنة الفائتة دورات استكمالية مطوّلة شارك فيها جزء من الطاقم رفيع المستوى في سجن إيشل في بئر السبع.

شكاوى السجناء

تقوم الجمعية بتفعيل مركز خاص لتوجهات السجناء والمعتقلين، يتم في إطاره معالجة التوجهات الكثيرة المتعلقة بظروف سجنهم وتحقيق حقوقهم داخل السجون والمعتقلات. من بين أمور أخرى، هناك توجهات في مراحل معالجة مختلة تتناول مواضيع مثل: التصرف غير اللائق من قبل الشرطة خلال الاعتقال؛ احتجاز معتقل لا يتعاطى المخدرات مع سجناء يتعاطون المخدرات؛ احتجاز سجين غير مدخن مع سجناء مدخنين؛ حق الإنسان ذي الإعاقة في إدخال جهاز طبي إلى السجن لدى زيارته لسجين من أقرباء عائلته؛ وتعامل مصلحة السجون مع السجناء الذين يحملون جرثومة الإيدز. في أعقاب الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن باسم سجين، لم يُسمح له بأن ينشر في الصحيفة مقالات قام بكتابتها، تم تصحيح مرسوم المفوضية الذي يتناول نشر المقابلات مع السجناء ونشر مقالاتهم في وسائل الإعلام. تتابع الجمعية تطبيق تصحيح مرسوم المفوضية، بهدف ضمان حرية التعبير بين أسوار السجن أيضا. في أعقاب التماس آخر قدمته الجمعية، أبلغت الدولة أنه قد تقرر منح تسهيلات في إعطاء التأشيرات لمن كان في الماضي سجينا جنائيا، ويطلب زيارة أحد أقربائه أو أصدقائه السجناء. يتم فحص الاقتراح، وما زال الالتماس قيد النظر.

اقتراحات قانون

يتجسد جزء كبير من نشاطات الجمعية في مجال الحقوق في الإجراءات الجنائية في متابعة اقتراحات القانون التي يتم طرحها على طاولة الكنيست. تهدف هذه المتابعة إلى ضمان سماع صوت الحقوق بشكل دائم في الإجراءات التشريعية، ومنع المس بحقوق الإنسان الخاصة بالمشتبه بهم، المتهمين والمدانين. تقدم الجمعية استشارات وإبداء مواقف، ويشارك ممثلوها في النقاشات التي تجريها لجان الكنيست. فعلى سبيل المثال:

+ تم قبول اقتراح قانون قامت الجمعية بوضع نصه بالتعاون مع الإدعاءالعام، يضمن للمعتقل، الذي ينتظر تنفيذ حكمه، حقه في أن يتم تمثيله من قبل محام. تم تقليص فترة سريان مفعول الأمر المؤقت الذي يمس بهذا الحق في أعقاب الملاحظات التي قدمتها الجمعية، من سنتين إلى تسعة أشهر.
+ مشاركة الجمعية في نقاشات لجنة القانون والدستور قد أدت إلى تقليص المس بالخصوصية في اقتراحات قانون إقامة مجمع للأحماض النووية (DNA).
+ في أعقاب نشاطات الجمعية واللجنة ضد التعذيب، تم إدخال تعديلات جوهرية على نص اقتراح القانون الذي هدف إلى تقليص الرقابة القضائية على اعتقال المشتبه بهم بارتكاب مخالفات أمنية، وهم ليسوا من سكان الدولة، وتمكين التحقيق معهم بينما يكونوا معزولين عن العالم الخارجي لفترة طويلة. تتابع الجمعية موضوع تطبيق القانون.
+ في أعقاب نشاطات الجمعية، - صادقت لجنة القانون والدستور على منح حق الادعاء للسجين، في ظروف معينة، في لجنة تحديد الفترة، التي تحدد فترة عقوبة السجناء المحكوم عليهم بالسجن المؤبد.
+ لقد اعترضت الجمعية على اقتراح قانون يتيح إجراء مداولات تمديد فترة الاعتقال بواسطة محادثات بعيدة يشارك بها جميع الأطراف وتنقل بواسطة الفيديو ، بسبب المس بالإجراءات العادلة، غير أن الكنيست قد صادقت على القانون.
+ عبرت الجمعية عن اعتراضها على منح صلاحيات الاحتجاز والتوقيف للسجانين الذين لا يحتاجون إلى هذه الصلاحيات بهدف أداء وظيفتهم، وتوسيع صلاحية تفتيش السجناء وهم عُراة.

تركنا بصمتنا

الإضراب عن الطعام مسموح

في أعقاب التماس إداري قدمته جمعية حقوق المواطن للمحكمة المركزية، توقفت مصلحة السجون عن معاقبة سجين في سجن "أيالون" بسبب إضرابه عن الطعام الذي استمر عدة أشهر احتجاجًا على إدانته، الأمر الذي حذا بمصلحة السجون إلى حبسه انفراديا. (٢٠٠٣)

سرير لكل سجين

قبلت المحكمة العليا الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن وجمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان، بواسطة برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب، وأقرت أن حق كل سجين في الكرامة يُلزم الدولة بتزويد كل سجين بسرير للنوم عليه. وأقرت المحكمة أيضا أنه من الممكن تخطي هذا الالتزام في حالات استثنائية ونادرة فقط. التزمت مصلحة السجون بتزويد كل سجين بسرير ابتداء من شهر تموز ٢٠٠٧. (٢٠٠٧)

الحق في اللقاء مع محام

يحق للسجناء وللمعتقلين اللقاء بمحاميهم في ظروف معقولة وبشكل منتظم. لقد ورد هذا الحق في المواثيق الدوليّة، ويؤدي انتزاع هذا الحق إلى المس في حق التوجه إلى المحافل القضائية وحق السجناء والمعتقلين في الحصول على الخدمات القانونيّة اللائقة. أدت الالتماسات التي قدمتها جمعيّة حقوق المواطن إلى المحكمة العليا بالتعاون مع منظمات أخرى، في العام ٢٠٠٤، إلى إنجازات ترسخ الحق في اللقاء بمحام: لقد أقرت محكمة العدل العليا في قرار حكم يُعتبر سابقة قضائية أن هذا الحق محفوظ أيضا للسجين وللمعتقل الذي يضرب عن الطعام؛ قامت بإلغاء الأمر الذي أتاح منع لقاء أي إنسان موجود لدى مصلحة السجون بمحام (معتقل حتى انتهاء الإجراءات، سجين محكوم عليه، معتقل إداري ومقاتل غير قانوني)؛ وقد تم وضع ترتيبات تتيح للسجينات على خلفية أمنية في سجن "نفيه تيرتسا" تحقيق حقهن هذا. (٢٠٠٤)

حرية التعبير

صحافة حرة؟

تنظر جمعية حقوق المواطن نظرة غير إيجابية إلى سلسلة من الأحداث، التي حاولت الدولة فيها تقييد حرية عمل الصحافيين بواسطة سيطرتها على إصدار شهادات الصحافيين. من دون مثل هذه الشهادة، تصبح التغطية الصحفية صعبة بل وغير ممكنة في العديد من المجالات. قدمت الجمعية في شهر أيلول من عام ٢٠٠٦ التماسا إلى محكمة العدل العليا باسم صحافي عربي، من مواليد هضبة الجولان، كانت دائرة الصحافة الحكومية قد رفضت منحه شهادة صحافي بسبب مواقفه السياسية. ما زال الالتماس قيد النظر. كما توجهت الجمعية إلى المستشار القضائي للحكومة في أعقاب نشر موقف جهاز الأمن العام الذي تبين منه أن هذا الجهاز يرى نفسه مخول بإحباط النشاطات السياسية الشرعية، التي يعتبرها في نظره "متآمرة". وقد أكدت الجمعية أن أي نشاط لا يخرق قوانين اللعبة الديموقراطية ولا يشكل مخالفة لمنع جنائي أي كان، هو نشاط مسموح به.

الحق في التظاهر

الحق في التظاهر هو حق أساسي. المظاهرة في المجتمع الديموقراطي هي وسيلة رئيسية للتعبير عن آراء ومواقف الجمهور. في أعقاب تدخل جمعية حقوق المواطن، عدلت الشرطة عن مطالبتها من منظمي مظاهرة أن يستأجروا حراسا على حسابهم كشرط للحصول على تصريح للمظاهرة. تقوم الجمعية بتمثيل نشطاء حقوق الحيوانات، الذين قدمت دعوى بحقهم من قبل الكلية الأكاديمية في تل أبيب-يافا، بعد أن نظموا اعتصاما احتجاجيا أمام منازل رؤساء الكلية بسبب النية في إقامة مختبر للتجارب على الحيوانات في الكلية. خلال القتال في لبنان، توجهت الجمعية إلى المستشار القضائي للحكومة بشأن اعتقال مواطنين والتحقيق معهم، ممن شاركوا في المظاهرة ضد سياسة الحكومة. كان المتظاهرون قد تظاهروا وفق تصريح ومن دون خرق النظام العام، وتم اعتقالهم بسبب مضمون الهتافات التي رددوها. في أعقاب هذا التوجه أمر القائم بأعمال النائب العام الشرطة بإقفال ملفات التحقيق التي تم فتحها بحق المتظاهرين. تعمل الجمعية مقابل واضعي السياسات لدفع التعامل اللائق من قبل قوى الأمن قدما، تجاه المتظاهرين وكبح ظاهرة استخدام القوة المبالغ به.

تصوير: طال دهان

تركنا بصمتنا

يتم اختبار حريّة التعبير عند التفوه بتصريحات لاذعة

لقد انتهى النضال المتواصل الذي خاضته الجمعية من أجل حقوق الصحافي محمد جبارين من أم الفحم، الذي أدين بنشر مديح وتشجيع لأعمال العنف في مقال كتبه عن الانتفاضة، انتهى بتبرئته في المحكمة العليا. وقد أقرت المحكمة أن البند يتطرق فقط إلى أعمال العنف التي تنفذها منظمة إرهابية وليس لأقوال المديح لأعمال الأفراد. وبهذا ألغيت، عمليا، معظم إمكانيات المطالبة بتقديم لوائح اتهام وفق هذا البند من القانون. (٢٠٠٠)

يحق لمستخدمي الدولة التعبير عن آرائهم السياسية

قبلت محكمة الانضباط التابعة لمستخدمي الدولة موقف ٢٢ معلما ومحاضرا في موضوع التعليم، التي طرحها محامي متطوع من قبل جمعية حقوق المواطن، جاء فيه أن لموظفي الدولة الحق في حريّة التعبير السياسي. وقد برأت المحكمة ساحة المعلمين والمحاضرين الذين وقعوا على عريضة نُشرت في الصحيفة طالب فيها الموقعون رئيس الحكومة عدم تعيين ممثل عن حزب ديني كوزير للتربية والتعليم بسبب تصرف لا يليق بمستخدم دولة. (٢٠٠٢)

إلغاء مرسوم الصحافة

في أعقاب الالتماسات التي قدمتها جمعية حقوق المواطن بهدف إلغاء مرسوم الصحافة لعام ١٩٣٣، تم تحضير اقتراح قانون حكومي لقانون صحافة جديد. يلغي النص الجديد معظم البنود التي تمس بحرية الصحافة والتي تم ترسيخها في التشريع الانتدابي، ومن بينها المطالبة بالترخيص كشرط مسبق لإصدار صحيفة، المطالبة بشروط الأهلية من محرر صحيفة، والصلاحية الإدارية لإغلاق صحيفة. وقد تعهدت الدولة، أنه إلى أن يتم إلغاء التشريع القائم، سيقوم وزير الداخليّة بإبلاغ جمعية حقوق المواطن مسبقا بأية نيّة في تقييد أو منع إصدار صحيفة معينة، مستندا إلى التشريع القديم. (٢٠٠٤)

لا للمس في حريّة الدعاية الانتخابية

قبلت محكمة العدل العليا التماسا قدّمته جمعية حقوق المواطن، ضد رفض مقاطع من دعاية انتخابية لحزبي القائمة العربية الموحدّة والتجمع الوطني الديمقراطي، التي ظهر فيها العلم الفلسطيني. وجاء في قرار المحكمة أن ظهور العلم الفلسطيني لا يمس بمشاعر الجمهور، لأن العلم لم يظهر إلا في نهاية الدعاية ولمدة أقل من ثانية، وأن هذا لا يبرر المس بحرية التعبير في إطار الدعاية الانتخابية. (٢٠٠٣)

مكان لكل صوت

قبلت المحكمة العليا الاستئناف الذي قدمته جمعية حقوق المواطن وجمعية "كول آحير" في الجليل وأقرت أنه لا يجوز منع النشاطات ذات الطابع السياسي في منطقة نفوذ والمنشآت العامة التابعة لسلطة محلية. (٢٠٠٥)

تركنا بصمتنا

قانون حريّة المعلومات

كانت جمعية حقوق المواطن من المبادرين إلى سن قانون حرية المعلومات الذي أقر في الكنيست، وعملت في إطار تحالف بين التنظيمات لضمان حرية المعلومات. يضمن هذا القانون الحق في الحصول على المعلومات من السلطات، سواء كانت بالمواضيع ذات الشأن العام أو المواضيع المتعلقة بالمواطن بشكل شخصي. (١٩٩٨)

نشر قائمة الهيئات التي تتلقى الدعم المالي من وزارة الداخليّة

في أعقاب التماس قدمته الجمعية إلى المحكمة العليا ضد وزير الداخلية، تم نشر قائمة بأسماء المؤسسات التي تتمتع بالدعم المالي من وزارة الداخلية، بما في ذلك مبالغ الدعم. (٢٠٠٠)

نشر القوانين الداخلية الخاصة بمصلحة السجون

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن، تم نشر القوانين الداخليّة لمصلحة السجون التي تتضمن حقوق وواجبات السجناء، عدا القوانين المتعلقة بالحراسة. (٢٠٠٠)

الكشف عن تفاصيل أول مناقصة لخصخصة سجن

في أعقاب الاستئناف الذي قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا، بواسطة برنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق التابعة لجامعة تل أبيب، وافقت الدولة على الكشف عن جزء كبير من مستندات أول مناقصة لخصخصة سجن في إسرائيل. (٢٠٠٥)

نشر قرارات لجنة إطلاق سراح السجناء

في أعقاب التماس قدّمته جمعيّة حقوق المواطن باسم أحد السجناء، بدأت تُنشر في موقع السلطة القضائيةقرارات جوهرية تتخذها لجنة إطلاق السراح المسبق للسجناء. (٢٠٠٦)

حرية المعلومات

معلومات جماهيرية

إن الكشف عن المعلومات الجماهيرية حيوي جدا لخلق حوار ديمقراطي حول المسائل المطروحة على بساط البحث العام ويضمن حق كل مواطن في التأثير على الأحداث على أساس متين وراسخ. وقد أدت الاتصالات التي أجرتها الجمعية مع المستشارة القانونية في مكتب رئيس الحكومة إلى وضع نظام جديد، تقدم بموجبه سكرتارية الحكومة، لكل من يطلب، من دون الحاجة إلى دفع رسوم، القرارات التي تم اتخاذها قبل شهر كانون الثاني 2004، والتي لم يتم نشرها على شبكة الإنترنت. في أعقاب المراسلات التي أجرتها جمعية حقوق المواطن مع جهات في وزارة العدل وفي وزارة الخارجية، تم نشر كل الاتفاقيات الدولية التي تشكل إسرائيل طرفا فيها، في موقع الإنترنت التابع لوزارة الخارجية. في أعقاب التماس إداري قدمته جمعية حقوق المواطن بالتعاون مع جمعية "بمكوم" إلى محكمة الشؤون الإدارية في القدس ضد بلدية القدس ووزارة الداخلية، تسلمت الجمعيات معلومات كانت قد طلبتها تتعلق بهدم المنازل في القدس في السنوات الأخيرة. وقد توجهت الجمعية في كتاب شديد اللهجة إلى بلدية كفار سابا، بعد أن تم طرد مواطن وتوقيفه حاول تصوير جلسة المجلس البلدي بكاميرا فيديو. وقد طالبت الجمعية رئيس البلدية أن يسمح لكل شخص يريد ذلك أن يصوّر الجلسات، التي تكون علنية ومفتوحة أمام الجمهور.

السمعة الطيبة أفضل من الزيت الطيب

طالب أحد الأشخاص تم إجراء تحقيق شرطي معه وإقفال الملف ضده بذريعة عدم توفر الأدلة، بمعاينة ملف التحقيق، ليعمل على تغيير حجة إقفال الملف، ولكن طلبه هذا قد تم رفضه. قبلت المحكمة العليا التماسا قدمته الجمعية باسمه. وقد أقر القضاة بالأغلبية الساحقة أنه في مثل هذه الحالة، يعلو حق من تم التحقيق معه أن يحصل على المعلومات التي يحتاجها بهدف العمل على الدفاع عن سمعته الطيبة، على المصلحة العامة، التي تهدف إلى ضمان تعاون الجمهور مع الشرطة.

الحق في الخصوصية

نجد، في عصر الحوسبة، الكثير من المعلومات عن المواطنين في مجمعات المعلومات العامة والجماهيريّة والشخصيّة. تنشط جمعية حقوق المواطن في المحاكم، في الكنيست وأمام الإدارة العامة بهدف تقليل المس بالخصوصية وتقليص قدرة جهات مختلفة على جمع المعلومات واستخدامها بشكل غير لائق. في أعقاب قرار حكم تم إصداره في التماس قدمته الجمعية، تم إلزام وزير الداخلية بتصحيح قانون تسجيل السكان، وترسيخ طرق وإمكانيات تمرير المعلومات فيه، من السجل السكاني إلى جهات خصوصية مثل البنوك. وقد شاركت الجمعية في نقاشات وزارة الداخلية التابعة للكنيست حول تصحيح القانون وأسهمت في بلورة ترتيبات تشريعية تهدف إلى تقليص حجم المعلومات التي يتم تمريرها وتستخدم آليات مراقبة على استخدام هذه المعلومات. وقد شارك ممثل جمعية حقوق المواطن كعضو في لجنة وزارة القضاء، التي ناقشت فصل بنوك المعلومات من قانون حماية الخصوصية. تم تقديم توصيات اللجنة إلى وزيرة القضاء ومن بين ما إشتملت عليه: تعزيز استقلالية مكانة مسجّل بنوك المعلومات؛منع مالكي بنك المعلومات، الذي يحتوي على تفاصيل شخصية عن المواطنين، من بيع هذه المعلومات إلى جهات أخرى؛ إلزام مالكي بنك المعلومات بتبليغ زبائنهم في حال "تسرب" المعلومات من البنك الذي بحوزتهم؛ وتطبيق تعليمات القانون على بنوك المعلومات غير المحوسبة أيضا. تعمل الجمعية بنجاح، بالتعاون مع نقابة المحامين، على تقليص حجم الأنظمة الإدارية التي كانت تهدف إلى توسيع استخدام المعلومات الحساسة، السرية والشخصية، المتواجدة في بنك المعلومات التابع لسلطة منع تبييض الأموال.

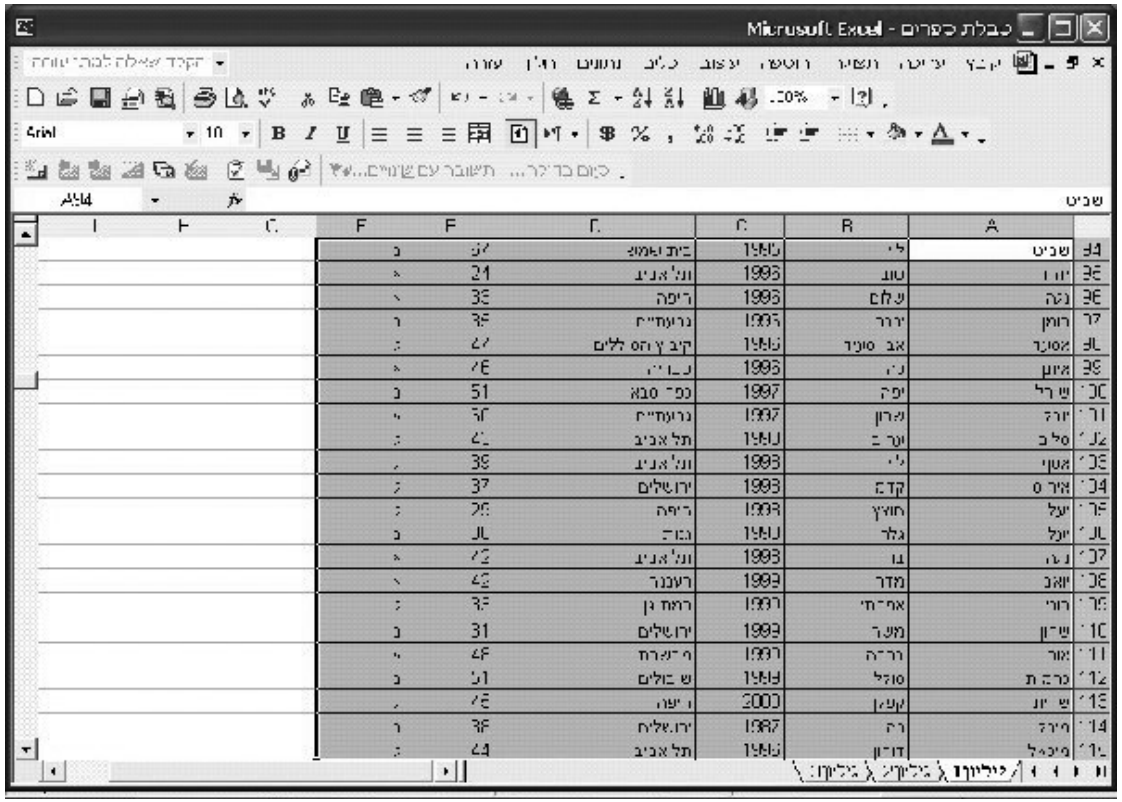

المكانة المدنية والحياة العائليّة

للدولة السيادية صلاحية في اتخاذ القرار من يدخل إليها ومن يستحق فيها مكانة دائمة. بالإضافة إلى ذلك، فإنها ملزمة بوضع حقوق الإنسان بعين الاعتبار. على الدول أن تحترم الحق في الحياة العائلية ولا يحق لها عدم استقبال اللاجئين الذين يطلبون ملجأ والذين يفتقرون إلى المواطنة، وهي ملزمة بتوفير الحلول للضائقات الإنسانية.

إن صلاحية اتخاذ القرار من يدخل إلى الدولة، من يتم طرده منها وما هي مكانة الأجانب المقيمين فيها، في دولة إسرائيل، مرهون بأيدي موظفي دائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية. تعتبر دائرة تسجيل السكان نفسها "حامي الحمى"، الملقى على عاتقها حماية الطابع اليهودي لدولة إسرائيل. ينبثق عن هذه السياسة تمييز وانتهاكات لحقوق الإنسان، وبالأساس الحق في حياة عائلية والحق في الإجراءات العادلة والحق في الكرامة – للأشخاص غير اليهود وللمواطنين في الدولة الذين اختاروا العيش مع مواطني دول أخرى وكذلك أولادهم. تستثمر الجمعية جهودا كبيرة بهدف تغيير سياسة وزارة الداخلية وتحديد أنظمة واضحة ومتساوية تتعلق بشؤون الهجرة والمكانة.

أن نكون معا
الأزواج المعروفون في الجمهور لمواطنين إسرائيليين

التقى أورن أفنير، مواطن إسرائيلي، بإيميلدا مينيابو، مهاجرة من الفلبين قدمت إلى إسرائيل بحثا عن عمل في التمريض. لقد نشأت بين الاثنين روابط الحب والزوجية. إنهما يعيشان معا، منذ حوالي ثلاث سنوات، كمعروفين في الجمهور ويديران حياة منزلية مشتركة. حاول أورن وإيميلدا أن يتزوجا ولكنهما اضطُرا إلى الانتظار إلى أن يتم حل زواج إيميلدا السابق في الفلبين. قام الإثنان، إلى أن يتم عقد قرانهما، بترتيب علاقتهما باتفاقية للحياة المشتركة، وقد توجه أورن إلى دائرة تسجيل السكان لترتيب مكانة زوجته في إسرائيل. طالبت وزارة الداخلية، كشرط لبدء معالجة الطلب، أن تغادر إيميلدا البلاد، وذلك رغم أن محكمة العدل العليا كانت قد أقرت منذ عام ١٩٩٩، أن مثل هذا الطلب من الأزواج الأجانب الذين تزوجوا من مواطنين إسرائيليين يمس بشكل مبالغ به في الحق الأساس للحياة العائلية. قدم أورن وإيميلدا التماسا إلى محكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب. وقد قبلت هذه المحكمة التماسهما، ولكن الدولة قدمت استئنافا على قرار الحكم إلى المحكمة العليا، وادعت أنه يجب التمييز بين الأزواج المتزوجين والأزواج المعروفين في الجمهور. قامت جمعية حقوق المواطن بتمثيل أورن وإيميلدا في الاستئناف وادعت في ردها أن سياسة وزارة الداخلية تمس بالحق في الحياة العائلية وتجحف بحق الأزواج المعروفين في الجمهور، من دون مبرر، مقابل الأزواج المتزوجين. قبلت المحكمة موقف الجمعية وأقرت في قرار يُعتبر سابقة قضائية أن على وزارة الداخلية أن تفحص طلبات ترتيب المكانة في إسرائيل للأزواج الأجانب المعروفين في الجمهور لأزواج إسرائيليين، من دون مطالبتهم بمغادرة البلاد أولا.

أورن أفنير وإيملدا منياب و. تصوير: يوآب ليف

تركنا بصمتنا

"رسوم المكوث الطويل"

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا، كفّت وزارة الداخلية عن اشتراط توفير الخدمات للذين مكثوا في إسرائيل بصورة غير قانونيّة بدفع "رسوم المكوث الطويل" التي لم يتلقوا مقابلها أية خدمة وتعتبر من الناحية العملية غرامة غير قانونية. (٢٠٠٤)

مكانة للأزواج الأجانب من مواطني الدول العربية

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا، تم إلغاء التوجيهات الجارفة التي أصدرها رئيس الحكومة إلى جهاز الأمن العام، والتي تقضي بمنع منح التصريحات الأمنية لمواطني الدول العربيّة المتزوجين من مواطنين إسرائيليين، في إطار عملية ترتيب مكانتهم في إسرائيل. أبلغت الدولة المحكمة أن طلبات مواطني الدول العربية، المتزوجين من أزواج إسرائيليين، للحصول على مكانة في إسرائيل لا يتم رفضها رفضا باتا، ويتم فحص كل طلب بشكل منفرد. (٢٠٠٥)

لا "منع معالجة" بعد الآن

في أعقاب الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن إلى المحكمة العليا، ألغي تماما تقريبا ما جرت عليه عادة موظفي دائرة تسجيل السكان من حجب الخدمات بشكل جارف عن المواطنين والسكان الذين اشتبه بأن تفاصيلهم الشخصية المسجلة في السجل السكاني غير صحيحة. ثمة اليوم نظام إداري واضح ومفصل يعرف بشكل دقيق الحالات التي تحتاج إلى استيضاح، ويهدف هذا النظام الإداري إلى ضمان عدم إجراء الاستيضاح بسرعة، مع الحفاظ على الإجراءات العادلة وأدنى حد من المس بحقوق المواطن أو المقيم. تتابع الجمعية أمر تطبيق هذا النظام الإداري. (٢٠٠٦)

الحياة العائلية

تتناول حوالي ٢٠٪ من التوجهات إلى الخط الساخن في جمعية حقوق المواطن الأنظمة الإدارية والسياسات التي تنتهجها وزارة الداخلية، ومعظمها يتعلق بطلبات منح المكانة للأزواج الأجانب المتزوجين من أزواج إسرائيليين. تؤدي المراسلات بين الجمعية وموظفي دائرة تسجيل السكان، في معظم الأحيان، إلى حل المشكلة؛ وتضطر الجمعية، في حالات أخرى، إلى تقديم التماسات إلى المحاكم. فيما يلي عدد من الأمثلة عن نشاطات الجمعية في السنة الفائتة: في أعقاب الالتماس الذي قدمته الجمعية إلى المحكمة العليا، وافقت وزارة الداخلية على البدء بإجراءات ترتيب مكانة زوجين أجنبيين معروفين في الجمهور، بينما لم يكمل المواطن الإسرائيلي بعد إجراءات طلاقه؛ حصلت امرأة من أصل إثيوبي على مكانة لها بعد أن سكنت هي وزوجها في بيت متنقل لمدة ثماني سنوات ولم يتمكنا من الحصول على قرض سكني، لكون وزارة الداخلية قد رفضت الاعتراف بزواجهما؛ حصلت مواطنة من أوكرانيا على مكانة مؤقتة، كانت قد تزوجت من مواطن إسرائيلي، ورفضت وزارة الداخلية ترتيب مكانتها مدعية أن فرق السن بينهما أكثر مما يجب؛ قدمت الجمعية التماسا إلى المحكمة العليا، بالتعاون مع مركز الدفاع عن الفرد، ضد الطلب الموجه إلى الأزواج العرب من مواطني الدولة وسكانها، بالمكوث في إسرائيل بشكل غير قانوني وتقديم تفاصيل عن هذا المكوث كشرط لترتيب مكانتهم في إسرائيل؛ طالبت الجمعية، في التماس آخر قدمته إلى المحكمة العليا، أنه في الحالات التي يتم فيها رفض طلبات منح المكانة في إسرائيل لأزواج المواطنين الإسرائيليين لأسباب أمنية أو جنائية، أن يتم تقديم تعليلات الرفض إلى مقدمي الطلب.

تصميم: عادة فاردي

ليس لدي بلاد

ليست لدى دولة إسرائيل أية سياسة أو نظام منتظم فيما يتعلق بإكساب المكانة للأشخاص معدومي الجنسية، الذين يديرون مركز حياتهم في إسرائيل. قبلت محكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب، في شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٧، التماسا قدمته الجمعية باسم ثلاثة أشخاص معدومي الجنسية، من مواطني الاتحاد السوفييتي سابقا، كانوا قد قدموا إلى إسرائيل في مراحل انهيار الاتحاد السوفييتي، وفقدوا مكانتهم في الدول التي نشئوا فيها. لقد مكثوا في إسرائيل بشكل غير قانوني ولكن لم يكن بالإمكان طردهم منها لأنه لم تكن هناك دولة "ينتمون" إليها. لم تُستجب مطالبتهم بالحصول على تصريح بالإقامة الدائمة في إسرائيل، ولهذا السبب اضطروا للعيش في إسرائيل من دون أية مكانة، من دون تصريح عمل ومن دون أية حقوق اجتماعية، وعاشوا في خوف دائم من الاعتقالات المتكررة. أقرت محكمة الشؤون الإدارية في تل أبيب، في قرار حكم يعتبر سابقة قضائية، أن على وزارة الداخلية أن تبلور معايير لمعالجة شؤون معدومي الجنسية الماكثين في إسرائيل. كما أقر قرار الحكم أن استيضاح التوجهات يجب أن يضمن للأشخاص معدومي الجنسية أن يحصلوا، على الأقل، على تصريح إقامة وعمل في إسرائيل.

تصوير: نيف كيدار، "هآرتس"

بين المطرقة والسندان

إن النساء اللواتي تزوجن من مواطنين إسرائيليين وبدأن إجراءات ترتيب مكانتهن في إسرائيل، ثم انفصلن عن أزواجهن بسبب العنف أو التنكيل، يفقدن مكانتهن: يكفي أن تصل إلى مسامع موظفي دائرة تسجيل السكان إشاعات حول امرأة أجنبية تركت بيتها، لكي تتوقف الإجراءات فورا ويُطلب منها مغادرة إسرائيل. تخلق هذه السياسة تعلقا دائما للزوجة الأجنبية بزوجها الإسرائيلي، وتتيح له التنكيل بها واستغلالها. أعلن وزير الداخلية، مؤخرا، في أعقاب نشاطات جمعية حقوق المواطن ومنظمات وشخصيات أخرى، أنه قد بلور مسوّدة نظام إداري لمعالجة قضايا أولئك النساء. يقضي النظام الجديد بأن تتمكن النساء من ترك البيت بسبب العنف أو التنكيل، وأن يتمكنّ من تقديم طلب لترتيب مكانتهن في إسرائيل لأسباب إنسانية، وسيتم فحص هذا الطلب من قبل لجنة خاصة تابعة لوزارة الداخلية. ستتابع الجمعية تطبيق هذا النظام، وستفحص فيما إذا كان يوفر حلا كافيا لشؤون أولئك النساء.

تصوير: يوآب ليف

حقوق المهاجرين طلبا للعمل

هذا هو بيتي

منذ بضع سنوات، تعالج جمعية حقوق المواطن، بالتعاون مع مركز مساعدة العمال الأجانب، موضوع ترتيب مكانة أولاد المهاجرين طلبا للعمل، الذين وُلدوا في إسرائيل أو أنهم يعيشون فيها منذ سن مبكرة، يتكلمون اللغة العبرية وقد أصبحت ثقافتهم إسرائيلية ومركز حياتهم في إسرائيل. بدأ النضال يجني ثماره في السنتين الأخيرتين، وقد أقرّ للمرة الأولى ترتيب يتيح منح المكانة للأولاد ولأبناء عائلاتهم، الذين مكثوا في إسرائيل حتى الآن من دون مكانة قانونية. غير أن الشروط التي تم تحديدها لمنح المكانة لا تزال تبقي جزءا من هؤلاء الأولاد خارج الترتيب الجديد، وهم مرشحون للطرد. هناك التماس ما زال قيد النظر في محكمة العدل العليا، كانت قد قدمته منظمتان تطالبان بإلغاء الشرط الذي يقضي بمنح المكانة الدائمة في البلاد للولد الذي دخل والداه إلى البلاد لأول مرة بشكل قانوني قبل ولادته فقط. أصدرت محكمة العدل العليا أمرا احترازيا يمنع طرد العائلات إلى أن يتم حسم الالتماس. توجهت الجمعية إلى دائرة تسجيل السكان بطلب لتطبيق الترتيب الجديد أيضا على الأولاد الذين يستوفون المعايير، ولكنهم غير مشمولين في الترتيب بسبب تواجد ذويهم في إسرائيل بمكانة مؤقتة. من بين هؤلاء الأولاد هناك أولاد لطالبي اللجوء وللاجئين مُعترف بهم.

طلاب مدرسة من بئر السبع يتظاهرون مطالبين بمنح مكانة في إسرائيل لزملائهم في الصف من أولاد المهاجرين طلبا للعمل. تصوير: عوديد فلر

حول رجال الشرطة والمهاجرين

بطلب من شرطة الهجرة أقام قسم التربية في الجمعية، في السنة الفائتة،ورشات عمل لأفراد الشرطة في دائرة الهجرة في إطار دورة يجتازها أفراد الشرطة. تناولت ورشات العمل المآزق المتعلقة بالمس بحقوق الإنسان، التي تنشأ خلال عمل الشرطيين مقابل المهاجرين طلبا للعمل.

لا توجد دولة للحب

الحق في الحياة العائلية هو حق أساسي يشتمل، من بين أمور أخرى، على الحق في إقامة عائلة، الحق في الأبوة والأمومة وحق الأولاد في العلاقة مع كلا الوالدين. إنه ينبع من حق كل إنسان في الكرامة، ومن أهمية الخلية العائلية في المجتمع الإنساني. يتمتع بهذا الحق أيضا، بطبيعة الحال، المهاجرون طلبا للعمل، غير أنه يتم خرق هذا الحق في إسرائيل بشكل لاذع: إن أزواج المهاجرين طلبا للعمل الذين تعرفوا على بعضهم البعض في إسرائيل لتوّهم وتحولوا إلى أزواج، يفقدون تصريح إقامتهم، ويتحولون إلى مرشحين للطرد؛ مهاجرة طلبا للعمل وهي حامل تفقد تصريح عملها في إسرائيل، وتصبح مجبرة على ترك إسرائيل في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تاريخ الولادة؛ إذا اتضح أن هناك اثنان من أقرباء العائلة من الدرجة الأولى (الوالدان، الأولاد والأزواج) يمكثان في إسرائيل، فسيتم طرد أحدهما. هذا المساس البالغ غير مثبت في التشريعات أو في الأنظمة الإدارية، بل بواسطة توجيهات داخلية في دائرة تسجيل السكان في وزارة الداخلية، ولم يتم نشرها قط.

نشرت جمعية "خط للعامل" وجمعية حقوق المواطن تقريرا يتناول المس البالغ بحقوق المهاجرين طلبا للعمل في إسرائيل بالحياة العائلية والأبوة. وقد أكدت المنظمتان أن التعامل مع المهاجرين طلبا للعمل وكأنهم وسيلة فقط أو كـ"عمال" أو "أجانب" فقط، يُعتبر عنصريا، مستغلا ولا يمكن احتماله، وناشدتا الدولة بالاعتراف بالحق في الحياة العائلية للمهاجرات وللمهاجرين طلبا للعمل، وتأكيد عدم فرض العقوبات عليهم بهدف تحقيق هذا الحق.

تركنا بصمتنا

التأمين الصحي للمهاجرين طلبا للعمل ولأولادهم

لقد نجحت الجمعية وجمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان في إدخال بند إلى تعديل قانون العمال الأجانب يقضي بأن يصدر وزير الداخلية أمرا يحدد من سيتم إدراجهم في بوليصة تأمين المهاجرين طلبا للعمل. (٢٠٠٠). بعد نضال خاضته الجمعية، جمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان والمجلس الوطني لسلامة الطفل، دخل ترتيب خاص بالتأمين الصحي لأولاد العمّال الأجانب إلى حيز التنفيذ في أحد صناديق المرضى. (٢٠٠١)

حماية قانونية للمهاجرين طلبا للعمل

في أعقاب توجهات الجمعية، أصدرت شرطة إسرائيل توجيهاتها إلى وحدات الشرطة بعدم التصرف ضد المقيمين غير القانونيين بسبب مكوثهم غير القانوني في أروقة المحاكم. (٢٠٠٢)

التأمين الوطني للمهاجرين طلبا للعمل

في أعقاب التماس قدّمته جمعية حقوق المواطن، بالتعاون مع منظمات أخرى، تعهّدت مؤسسة التأمين الوطني بتمويل الخدمات الصحيّة لمتضرري حوادث العمل من العمّال الأجانب الماكثين بشكل غير قانوني في إسرائيل، وتقديم منح الولادة وتكاليف المكوث في المستشفى للوالدات. وقد تعهّدت مؤسسة التأمين الوطني أيضًا بدفع باقي المخصصات للعمّال الذين ينوون مغادرة إسرائيل. (٢٠٠٣)

المحكمة التحفظية

في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن والمركز لمساعدة العمّال الأجانب في العام ٢٠٠٢، طرأت تغييرات على الظروف في المحكمة التحفظية الموجودة في المطار التي تنظر في قضايا طرد المواطنين الأجانب من إسرائيل. فقد انتقلت المسؤوليّة على المحكمة من وزارة الداخليّة إلى وزارة القضاء ؛ تم تحديد عدد المعتقلين الماثلين أمامها إلى ٣٠ شخصا في اليوم؛ تم تقصير الفترة ما بين اعتقال الشخص وجلبه أمام المحكمة من ١٤ يوما إلى ٤ أيام (ما عدا في حالات استثنائية). ما زال الالتماس قيد النظر، إذ طالب بإبطال بنود في قانون الدخول إلى إسرائيل تتعلق باعتقال الماكثين في إسرائيل بشكل غير قانوني وتناقض هذه البنود قانون الأساس: كرامة الإنسان وحريته. (٢٠٠٤)

اللقاء بمحام

قامت الدولة بوضع نظام إداري جديد، في أعقاب التماس قدمته جمعية حقوق المواطن والمركز لمساعدة العمّال الأجانب، يتيح لمن أصدرت الدولة بحقه أمرا بالطرد لقاء محاميه في المطار. (٢٠٠٥)

نهاية "نظام التقييد"

في أعقاب نضال متواصل خاضته منظمات تُعنى بحقوق الإنسان، ومن بينها جمعية حقوق المواطن، أقرت المحكمة العليا أن النظام الذي يقيد المهاجر طلبا للعمل في إسرائيل بمشغل معين، يمس بالحقوق الأساسية للمهاجرين طلبا للعمل، ولذلك فإن مصيره الإلغاء. (٢٠٠٦)

لا تصريح لمن يخالف

في أعقاب التماس قدمته الجمعية، الخط للعامل ومركز مساعدة العمال الأجانب، تم تغيير النظام الإداري الذي يقضي بإلغاء تصاريح العمل، وأصبحت وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل تلغي تصريحات العمل للعمال الأجانب بسهولة أكبر لدى مشغلين قاموا بخرق حقوق المستخدمين لديهم. (٢٠٠٦)

دعوة الى الجمهور

تعمل جمعية حقوق المواطن على تعميق الوعي والالتزام لدى المجتمع الإسرائيلي عامة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. في إطار نشاطات الإرشاد والعلاقات العامة، يتم نشر إعلانات صحفية بالعبرية، والعربية والإنجليزية، ويجري مستخدمو الجمعية وأعضاء إدارتها مقابلات في وسائل الإعلام المختلفة، ويشاركون أيضا بشكل دائم في "زاوية حقوق الإنسان" التي يتم بثها أسبوعيا في نشرة الظهيرة في القناة ب في صوت إسرائيل. إن التعاون مع وسائل الإعلام يساعد على طرح مواضيع مختلفة على جدول الأعمال العام، ويساعد أحيانا في حل مشاكل شخصية للمتوجهين الذين تعالج الجمعية شؤونهم.

تعقد الجمعية مؤتمرات، محاضرات ولقاءات تتمحور حول مواضيع حقوق الإنسان، وهي مفتوحة أمام الجمهور عامة، ويشارك ممثلوها في أطر مختلفة في مختلف أنحاء البلاد والعالم. تبذل الجمعية جهودا جمّة في تعميق أواصر العلاقة بالجمهور العربي والجمهور الناطق باللغة الروسية في البلاد، بهدف تعزيز إمكانية وصول هذه المجموعات السكانية إلى المعلومات حول حقوقها وإلى وسائل تساعدها في تحقيق هذه الحقوق. فعلى سبيل المثال، بدأت الجمعية، بالتعاون مع بلدية أشدود وكلية سبير، بتفعيل مركز خاص لدفع الحقوق الاجتماعية للقادمين الجدد في أشدود قدما.

الخط الساخن لحقوق الإنسان

تصوير: غيلاه أركين

ثمة قناة هامة ومميزة في التواصل بين الجمعية وبين الجمهور وهي الخط الساخن الذي يعالج التوجهات والشكاوى المتعلقة بانتهاك الحقوق. يصل عدد أفراد طاقم توجهات الجمهور اليوم إلى حوالي ثلاثين متطوعا مخلصا، يتحدثون العبرية، العربية والروسية، ويعمل خمسة أيام في الأسبوع، في ثلاثة فروع تابعة للجمعية في القدس، تل أبيب وحيفا. يتلقى الطاقم توجهات يومية عن طريق الهاتف، خطيا وبواسطة موقع الجمعية على الإنترنت، ويقدم الاستشارة، التوجيه والمساعدة للمتوجهين. كما يستقبل الخط الساخن مئات التوجهات حول مواضيع مختلفة: التمييز على أساس الانتماء القومي والسن والمكانة الشخصية، مشاكل متعلقة بوزارة الداخلية وانتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، انتهاك حقوق العاملين، حالات المكوث النفسي الجبري وغيرها. تتلقى الجمعية أيضا التوجّهات غير المتعلقة بالمجالات التي تعالجها، ويقوم متطوعو توجهات الجمهور بإرشاد المشتكين ويوجهونهم إلى الجهات الملائمة.

مركز المعلومات

لوطا غايغر. متطوعة بأمانة وإخلاص في مكتبة الجمعية منذ حوالي ٢٥ سنة. تصوير: يوآب ليف

يجمع مركز المعلومات في جمعية حقوق المواطن معلومات عن حقوق الإنسان في إسرائيل وينشرها على الجمهور. كما يقدم المركز معلومات حول مواضيع حقوق الإنسان بهدف النشاطات الجارية التي تنجزها الجمعية، ويرد كذلك على طلبات المعلومات التي يتقدم بها الطلاب الجامعيون، منظمات حقوق الإنسان والصحافيون من البلاد والخارج وكذلك أعضاء الكنيست والمعلمون والمحاضرون. يصدر المركز تقارير مفصلة تتناول مسائل مختلفة متعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في إسرائيل وفي المناطق المحتلّة. يضم مركز المعلومات مكتبة كبيرة ومتميزة وموقع إنترنت شامل باللغات العبرية، العربية والإنجليزية. يتم تحديث موقع الإنترنت التابع للجمعية يوميًا، على العنوان www.acri.org.il، حيث يحتوي الموقع على معلومات كثيرة ومتنوعة. يستطيع زوار الموقع العثور على التقارير والنشرات التي تصدرها الجمعية، وكذلك الالتماسات وقرارات الحكم، المقالات، المواثيق الدولية وروابط مفيدة حول موضوع حقوق الإنسان. يصدر مركز المعلومات نشرة إلكترونية شهرية حول نشاطات جمعية حقوق المواطن ويتم توزيعها على آلاف المنتسبين.

التحالفات

جمعية حقوق المواطن هي عضوة في العديد من المنتديات والتحالفات التي تشارك فيها مجموعة التنظيمات والهادفة إلى النهوض بموضوع مشترك والتوصل إلى أهداف مشتركة. فيما يلي عدد من التنظيمات التي تشارك فيها الجمعية:

- منتدى تطبيق حقوق العمّال
- التحالف للنهوض بالتعليم العربي في القدس الشرقية
- لجنة العمل من أجل المساواة في مواضيع الحالات الشخصية
- منتدى دفع الاختيار الحر في الزواج في إسرائيل قدما
- التحالف لدفع التعليم الخاص في الوسط العربي قدما
- منتدى دفع التربية في سن الطفولة المبكرة في المجتمع العربي قدما
- منتدى تغيير مناطق النفوذ في إسرائيل

التربية على حقوق الإنسان في الجهاز التربوي

يتألف المجتمع الإسرائيلي من مجموعات متنوعة، تشكل إطارا للانتماء والتعاطف ولكنها تمزقه وتجزؤه أيضا. لقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في مستوى العنف في المجتمع الإسرائيلي المليء بالتوترات والخلافات، وتدهورا في نسبة دعم الجمهور اليهودي للمعايير الديموقراطية في إسرائيل. فعلى سبيل المثال، يُستشف من بحث "مقياس الديموقراطية ٢٠٠٦" الذي أجراه المعهد الإسرائيلي للديموقراطية أن ٦٢٪ من الجمهور في إسرائيل يعتقد أنه يتوجب على الحكومة تشجيع هجرة العرب من الدولة. فمن الضروري إذن، في مثل هذا المجتمع، العمل بكدّ ونشاط على تعزيز الأسس المدنية الديموقراطية، وإكساب الوعي بأن حقوق الإنسان هي من حق كل بني البشر.

تركنا بصمتنا

يوم حقوق الإنسان في الجهاز التربوي

إحدى النتائج الرائعة للجهود التي تبذلها جمعية حقوق المواطن بين أوساط رفيعة المستوى في وزارة التربية والتعليم وفي الجهاز التربوي هي الإعلان عن العاشر من كانون الأول، "اليوم العالمي لحقوق الإنسان"، كيوم عيد في التقويم المدرسي السنوي. يقدم قسم التربية في الجمعية الاستشارة والمساعدة للمؤسسات التربوية المعنية بالاحتفال بهذا اليوم.

يوم حقوق الإنسان في حرس الحدود

نتيجة للتعاون طويل السنوات بين جمعية حقوق المواطن وقسم التربية في حرس الحدود، يتم الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان بشكل خاص في وحدات حرس الحدود، وتُجرى فيه فعاليات تربوية حول موضوع حقوق الإنسان.

تعمل جمعية حقوق المواطن في نطاق جهاز التربية والتعليم العبري والعربي وفقا للمفهوم القاضي بأن على الجهاز التربوي أن يكون قدوة يُحتذى بها في التعامل اللائق مع الاختلافات على أنواعها. إن ترسيخ لغة حقوق الإنسان في الحوار المدرسي، ومنح مكانة مركزية لحقوق الإنسان في مختلف نواح الدراسة وفي الحياة المدرسية، يشكل أساسا لتطوير وتذويت القيم الديموقراطية، وفي مقدمتها مفهوم احترام حقوق الإنسان عامة وحقوق الأقليّات خاصة، والالتزام العملي بالدفاع عن هذه الحقوق.

يبادر قسم التربية في الجمعية إلى عقد محاضرات، نقاشات وورشات عمل تتناول مسائل تتعلق بحقوق الإنسان. يشارك في هذه الفعاليات مئات المعلمين وآلاف الطلاب من المدارس والطلاب الجامعيين من مؤسسات التعليم العالي. استعدادا لذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان، ينشر قسم التربية إعلانا حول موضوع حقوق الإنسان ويمنح الاستشارة والمساعدة للمؤسسات التربوية والتي تشارك في الاحتفال بهذا اليوم. تناول الإعلان الذي تم نشره عام ٢٠٠٦، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، موضوع حق العيش بكرامة، وقد عُقدت ورشات عمل تناولت موضوع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، شارك فيها مئات المعلمين. لقد تحولت مسابقة رسومات الأولاد حول موضوع حقوق الإنسان في الجهاز التربوي العربي إلى تقليد تبادر إليه الجمعية كل سنة استعدادا لليوم العالمي لحقوق الإنسان. تم عرض الرسومات الفائزة هذه السنة في حدث احتفالي في معرض الفنون في أم الفحم.

تصوير: بوآب ليف

يعمل طاقم قسم التربية في الجمعية جاهدا على تطوير برامج دراسية تتطرق إلى الأعياد التي يتضمنها التقويم السنوي وأحداث الساعة. على ضوء زيادة الطلب، يتواصل إصدار كتاب "حقوق أو لا نكون - كتاب فعاليات، يعتبر مرشدا لكل معلم حول موضوع حقوق الإنسان"، وهو معد لمعلمات ومعلمي المرحلة الإعدادية والمدارس الثانوية؛ هناك نسخة باللغة العربية في المراحل الأخيرة من الإصدار. كما يجري العمل على قدم وساق على تأليف كتاب حول موضوع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. الكتاب الذي يشمل خلفية نظرية واقتراحات فعاليات، معدّ للمعلمين/ات، للعاملين/ات الاجتماعيين/ات والناشطين/ات الاجتماعيين/ات. تعمل الجمعية بالتعاون مع منظمة جوينت وجمعية "عمّال" على تطوير إصدار تجريبي لبرنامج يتناول موضوع النشاط المدني، وهو معد بالأساس للشبيبة اليهود والعرب في الخدمة لسنة.

ينفذ قسم التربية أيضًا نشاطات مقابل جهات رفيعة المستوى، بهدف تعميق التزام الجهاز التربوي عامة بمواضيع حقوق الإنسان. لقد أجرى قسم التربية نشاطاته هذه السنة أيضا، وللمرة الأولى، بين أوساط مديرات ومدراء المدارس البدوية واليهودية، ومقابل طاقم المفتشين في لواء الجنوب. كما يتواصل التعاون المثمر مع مركز تطبيق تقارير كرمنتسر وشنهار في وزارة التربية والتعليم.

التبرعات والمنح

تتمكن الجمعية من إجراء نشاطاتها بفضل تبرعات الأفراد، والمؤسسات التجارية وصناديق الدعم في إسرائيل والخارج.
الصندوق الجديد لإسرائيل هو الداعم الرئيس لجمعية حقوق المواطن، وعليه نتقدم منه بالشكر الجزيل.
في ما يلي بعض مصادر الدعم الأساسيّة للجمعية:

The Jacob and Hilda Blaustein Foundation
The British Foreign and Commonwealth Office
Christian Aid
The Naomi and Nehemiah Cohen Foundation
Diakonia
EED
European Union
The Ford Foundation
Global Ministries
The Richard and Rhoda Goldman Fund
The New Israel Fund
Preventive Diplomacy

تحصل الجمعيّة على الدعم أيضا من صناديق وشركات وأفراد يطلبون عدم ذكر أسمائهم.
بودّنا أن نعبّر هنا عن شكرنا الجزيل لهم على هذا الدعم.

حقوق الانسان – الآن أكثر من قبل
هذا هو الوقت لدعم حماية حقوق الانسان –
إنضموا لجمعية حقوق المواطن في اسرائيل
للعضوية في الجمعية والتبرعات:
١٧٠٠٧٠٠٩٦٠ أو ٠٢-٦٥٢١٢١٨

مكتب يورو للدعاية تل أبيب برئاسة زمير دحبش قام متطوعا بإنتاج حملة دعائية من أجل الجمعية حول موضوع حقوق مستخدمي المتعهدين. دعت الجمعية في الحملة، التي اشتملت على دعايات في الراديو وإعلانات في الصحف، إلى تحمل المسؤولية عن حقوق العاملين الذين يتم تشغيلهم بواسطة متعهد. وقد تبرع كوبي ميدان بقراءة الدعايات. لقد حظيت هذه الحملة الإعلامية بردود فعل إيجابية من قبل العاملين لدى المتعهدين ومن قبل الجمهور أيضا.

رئيس الجمعية
سامي ميخائيل

الرؤساء السابقون
البروفسور المرحوم هانز كلينغوفر(١٩٧٦-١٩٨٢)
القاضي المرحوم حاييم كوهين (١٩٨٢-١٩٨٦)
القاضي المرحوم شمعون أغراناط (١٩٨٨-١٩٩٢)
البروفسور روت غابيزون (١٩٩٦-١٩٩٩)

أعضاء إدارة الجمعية
الرئيس: المحامي دوري سبيباك
سارة كرمر (حتى ٠٦/٩)

د. هالة إسبنيولي
د. إيال غروس
نيتسان هوروبيتس
د. عادل منّاع
البروفيسور بنيامين نويبرغر (حتى ٠٦/٨)
عمير سيغال
عنات سرغوستي
ليندا فوطرمان (حتى ٠٦/٨)
بيني بيرل
المحامي عمري كاوفمان
ساره كريمر
المحامية يهوديت كرف
فيرا ريدر
أورنا شيم طوف
المحامي دورون تمير

لجنة المراقبة
أرطورو أيفر
المحامية شارون طال
عوديد عيرون

لجنة التنظيم والمالية
الرئيس: المحامي دورون تمير
المحاميّة تسيبي هاوفطمان
سرحيو فينوكر
المحامي دوري سبيباك
عمير سيغال
ليندا فوطرمان (حتى ٠٦/٨)
المحامي يوفال كينان

الطاقم الإداري
المحامية راحيل بنزيمان - المديرة العامة
نعماه بيدغار – مديرة إدارية
فيكتور لدرفارب – مدير الموازنة
روني تمير – مديرة إدارية (حتى ٠٦/١٢)
سريت إليا - سكرتيرة، القدس
رون أشكنازي – مركّز الحوسبة
بوريس دونابيفسكي – مركز الحوسبة (حتى ٠٦/٩)
مها حسون أبو عاصي – سكرتيرة، حيفا
عوفرا طالكر – سكرتيرة، تل أبيب
رون عوفاديا – صيانة، القدس
نيريت بيلد – سكرتيرة، تل أبيب (حتى ٠٦/٨)
أوريت روزنوفسكي – سكرتيرة، القدس

قسم تطوير الموارد والنشاطات الدولية
غيلا أوركين - مديرة
كيم فايس - مساعدة علاقات خارجية دوليّة
ميلاني طكفمان - مساعدة علاقات خارجية دوليّة

القسم القانوني
المحامية دانا ألكسندر – مديرة (حتى ٠٦/١٠)
المحامي دان يكير – المستشار القانوني
المحامي أفنير بنتشوك – القائم بأعمال مديرة القسم القانوني
المحامي ميخال بنتشوك – القائمة بأعمال مديرة القسم القانوني

سليمان أبو زايد – مركّز ميداني، القرى غير المعترف بها في النقب
المحامية شارون أبراهام-فايس
خلود بدوي – باحثة ميدانيّة في موضوع الجدار العنصري
المحامية سونيا بولس
إيريت بلاس - متدرّبة
المحامي عوني بنّا
آفي بيرغ – متدرّب (حتى ٠٧/٢)
المحامي عازم بشارة (حتى ٠٧/٢)
المحامية ليمور يهودا
المحامية ليلى مرغليت (حتى ٠٦/٧)
المحامية طالي نير
فراس علمي – باحث ميداني في قسم الأراضي المحتلة
مهنّد عناتي – مركز ميداني، مشروع القدس الشرقية
تمار فلدمان – متدربة (حتى ٠٧/٢)
المحامي عوديد فيلر
المحامية بانة شغري-بدارنة
المحامية سيغال شهاف
ميطال شارون - متدربة
المحامية ميخال تجر (حتى ٠٦/١١)

متطوعون/ات في القسم القانوني

محامون/محاميات متطوعون/ات
بوعاز أراد
موطي أراد
سامي إرشيد
ياعيل بارده
مريام بكشط
يهودا غولدبرغ
أبيتار غولاني
ألكس سبيندر
مايا عوفاديا
موشيه، فيبيخ، مكتب بن أري-فيش

طلاب/ طالبات القانون المتدربون/ات في الدائرة القانونيّة

أساف كوهين

أساف نافيه

كرمل بوميرانس

ييشاي شارون

يوتام شلومو

قسم التربية

دوبيت إطر – مديرة

ليلاخ بار – مركزة النشاطات في مجال المجتمع المحلي

تامي هرئيل بن-شاحار – مركزة النشاطات بين أوساط قوى الأمن (حتى ٠٦/١٢)

نوعا زندبنك - مركزة التربية في الجهاز التربوي اليهودي

شرف حسان – مركز التربية في المجتمع العربي

شلومي سرغوسي – مركز النشاطات بين أوساط قوى الأمن

إيتان رايخ - مركز التربية في الوسط اليهودي

مرشدون/ات في قسم التربية

منير أبو عرار

ميخال إيلان

تغريد الأحمد

شارون باومغولد

ريم جبارين

يوآف هولن

سارا هلبرين

أيلاه فيلودفسكي

عناد زعبي

رلى حامد

د. نعمي يوسفسبرغ

أفينوعام كوهين

عبد كناعنة

طالي موراغ

سلمان ناصر

تساحي سلونيم

نبيل سمور

رفاه عنبتاوي-بنا

نيريت بيلد (تنسيق محاضرات وحوارات)

يعيل كسطن

تامي كتسبيان

أدفاه رودوغوفسكي

روتم روزنبرغ

ينيف ران-إيل

شارون رزون

متطوعون/ات في قسم التربية

أورنا لندمان

قسم الفعاليّات الجماهيريّة والإرشاد

مريام ليدور – مديرة

حغيت أديب – مركزة تطوير الموارد الجماهيرية

سريت إليا – مساعدة في مركز المعلومات

يوآب أبتوبيتسر-مركّز توجهات الجمهور في القدس

المحامية ديبي غيلد حيو – مركز النهوض بالسياسات

طال دهان-مركزّة المعلومات

مريام زغل – تطوير الموارد الاقتصادية في إسرائيل (حتى ٠٦/٩)

نعماه يشوفي – مديرة مركز المعلومات (حتى ٠٦/٧)

يوآب ليف– الناطق بلسان الجمعيّة

إيفا موسى – مركزة النشاطات والاتصال بالسكان العرب (حتى ٠٦/٧)

هدار نمير – مركزة توجهات الجمهور، تل أبيب (حتى ٠٦/٨)

أليف صبّاغ – مركز توجهات الجمهور، حيفا

سمدار سرينا – مركزة تجنيد الموارد الاقتصادية في إسرائيل

أسماء عزايزة - مركزة النشاطات والاتصال بالسكان العرب

رونيت بيسو - مركزة برنامج "القانون الدولي الإنساني"

هدار نمير – مركزة توجهات الجمهور، تل-أبيب

فالديك كرسكين - مركز الفعاليات الجماهيرية بين السكان الروس

مرشدون/ات في مشروع "القانون الدولي الإنساني"

حغاي بار

أماني ضعيف

شيلي هوفمان

فاخرة هلون

أفي منكس

المحامية تامي كتسبيان

إلى عزيزتنا روني

في أواخر عام ٢٠٠٦، خرجت روني تمير إلى التقاعد، وقد كانت المديرة الإدارية الأسطورية لجمعية حقوق المواطن. عملت روني في فرع القدس التابع للجمعية لمدة ١٨ سنة (ونصف) وقد كانت عضوا حيا من أعضائها. نتقدم جميعنا - أعضاء الإدارة، الطاقم والمتطوعون في الماضي والحاضر، بالشكر الجزيل ونقدرها على عملها الدءوب على مدى السنوات وعلى إسهامها السخي، على إخلاصها وشخصيتها المميزة، التي أنارت لنا أيام الفرح كما أنارت لنا أيام الحزن. نحن نتمنى لك، روني، سنوات ملؤها السعادة، الصحة، المتعة والاكتفاء الذاتي.

جمعية حقوق المواطن - لأن الحقوق ليست كلها محفوظة

www.acri.org.il